

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



## الجلسة العامة ٤٧

الاثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٤٨ من جدول الأعمال

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيط الممثلين علما بأنه بعد المشاورات حول البند ٤٨ من جدول الأعمال، "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)"، ومراعاة لمقرر الجمعية العامة ٤٠٧/٥١ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. يقترح أن تقرر الجمعية العامة تأجيل النظر في هذا البند، وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين.

تقرير الأمين العام (A/52/1)

السيد الهيتي (العراق): يود وفد بلادي أن يرحب أولا بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الدولية المعروض أمامنا صباح اليوم، وأن يثني على الجهود الجيدة التي بذلت في إعداد هذا التقرير. ونحن نعتقد أن التقرير كان يمكن أن يكون أكثر فائدة لو تجنب بعض التعاميم الجارفة والاستنتاجات غير الدقيقة، إضافة إلى التناقضات بين بعض المفاهيم وتطبيقاتها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية، إذ تأخذ في الاعتبار المقرر ٤٠٧/٥١، ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وفي إدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين؟

وتحديدا، نحن نعتقد أن التقرير ركز بشكل عام في تحليلاته على أعراض ونتائج المشاكل الدولية أكثر من تركيزه على جذور هذه المشاكل وسبل معالجتها. كما أن التقرير حرص عموما على تقديم سرد ملخص للمشاكل والمتغيرات الدولية وما قامت به الأمم المتحدة إزاء هذه

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

توصل إلى استنتاجات وتوصيات مهمة أغفلها أيضا تقرير الأمين العام بالكامل، ولما دعت مستشارة الأمين العام غارسيا ماشيل، في تقريرها الذي قدمته العام الماضي عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، إلى أخذ الحيطة والحذر عند فرض الجزاءات على الدول.

المهم في الأمر هو أن العقوبات الاقتصادية، في ضوء نتائجها التدميرية على السكان والتنمية، وما تذرره من بذور النزاع في المستقبل، يمكن أن تكون أي شيء ما عدا أداة وقائية أو سلمية.

ثم إن الأمين العام تعامل في إشارته للعقوبات الاقتصادية على العراق كما لو كانت قد فرضت لتبقى، وكأن العراق طوال السبع سنوات الماضية لم ينفذ من قرارات مجلس الأمن ما يؤهل الأمم المتحدة لتقرير رفع أو تخفيف هذه العقوبات. وإذا كان هذا هو الحال، فإن على الأمم المتحدة، وهي تعمل الآن على ترشيد نفقاتها وإصلاح آليات عملها، على صعيد المركز والميدان، أن تراجع عملها في العراق، وأن تستفسر من أفرقتها وآلاف الموظفين، الذين توفدهم منذ سبع سنوات لمتابعة امتثال العراق، عن أدائهم وعن حجم ما تمكنوا من إنجازه على جميع الأصعدة.

أما فيما يتعلق بصيغة النفط مقابل الغذاء، التي أشارت إليها الفقرة ٨٩ أيضا، فإننا نود أن نقول إن هذه الصيغة قد تم إفراغها من محتواها ومن أية مضامين إنسانية بسبب عمليات القرصنة المستمرة التي يمارسها ممثلا الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة المقاطعة، من أجل عرقلة إقرار وتنفيذ العقود الخاصة بتجهيز العراق بالغذاء والدواء.

فمثلا، يعترض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على تجهيز العراق بـ ١٠٠ سيارة إسعاف بذريعة أن العدد المطلوب كبير، كما لو كان العراق قرية صغيرة وليس دولة يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليونا.

كما يرفض ممثل الولايات المتحدة عقودا للأدوية بحجة أن هذه العقود تتضمن عينات دوائية مجانية، أو يرفض عقدا لشراء إطارات وبطاريات للشاحنات المخصصة لنقل المواد الغذائية بذريعة الاستخدام المزدوج.

المشاكل والمتغيرات، دون إيلاء الاهتمام اللازم لاستشراف آفاق المستقبل، خاصة فيما يتعلق باقتراح خطوات عملية محددة لمعالجة المشاكل التي تعصف بكوكبنا في الوقت الحاضر، مثل الفقر، والمجاعة، وتدهور البيئة، وتردي التنمية المستدامة، وازدياد الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وغياب مبادئ العدل والإنصاف في العلاقات الدولية، وشيوع مظاهر الانتقائية واستخدام المعايير المزدوجة في تعامل بعض أجهزة الأمم المتحدة مع قضايا دولية خطيرة، مثل السلم، والأمن ونزع السلاح، والتنمية، وغيرها من المسائل الدولية الهامة.

وتوفيرا للوقت سوف اقتصر في ملاحظاتي الآتية على تناول فقرتين من تقرير الأمين العام، وهما الفقرة ٨٩ و ١٢٥. رغم وجود عدد من الملاحظات على بعض الفقرات الأخرى.

فيما يخص الفقرة ٨٩، أشار التقرير إلى مسألة فرض الجزاءات الإلزامية على أنها أداة قيمة في متناول مجلس الأمن لممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة. ونحن نعتقد أن هذا الوصف ربما يكون صحيحا من الناحية النظرية المجردة فقط، لكنه يغفل الإطار الذي وضعت فيه هذه الأداة في الميثاق، وهو أن الجزاءات يجب أن تفرض فقط بعد استنفاد جميع الطرق السلمية والوقائية المانعة التي وردت في الفصل السادس من الميثاق، وهو ما لم يحصل في حالة العراق.

كما أن الميثاق لم يدع إلى استخدام الجزاءات كشيك مفتوح وكوسيلة للانتقام والمعاقبة. ثم لا ندري كيف يمكن أن تدرج مسألة العقوبات الاقتصادية تحت عنوان "الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية"، في الوقت الذي أدت فيه هذه الجزاءات، وباعتراف أجهزة الأمم المتحدة نفسها، إلى قتل أكثر من مليون وربع مواطن عراقي بريء - وأكرر: أكثر من مليون وربع مواطن عراقي أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وتعرض أربعة ملايين عراقيين آخرين للمجاعة وسوء التغذية، كما اعترف بذلك التقرير المشترك الأخير الذي صدر عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

إن الجزاءات الاقتصادية لو كانت أداة سلمية ووقائية لما اضطرت الأمم المتحدة إلى مراجعتها من خلال الفريق العامل الفرعي المعني بالجزاءات الذي

بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يتناول إجراءات إنفاذ بناء السلم بعد الصراع، ولا يتحدث عن تدابير عسكرية.

أما الإشارة الواردة بشأن إعاقه تحرك اللجنة ومنعها من الوصول إلى المواقع ذات الصلة، فنود أن نوضح أن العراق دأب على المطالبة بالتفريق بين القضايا الجوهرية الحاكمة، الواردة في أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والقضايا الثانوية والفرعية.

إن العراق قدم ولا يزال يقدم التعاون الجاد والمخلص للجنة الخاصة وأفرقة التفتيش التابعة لها من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليها وفق أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أقرت اللجنة بهذا التعاون أكثر من مرة في تقاريرها نصف السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن.

لكن مما يؤسف له أن أعضاء في بعض أفرقة التفتيش يقومون أحيانا بتجاوز طبيعة مهامهم التي حددها مجلس الأمن، الأمر الذي أدى بالعراق إلى اقتراح برنامج عمل مشترك، تم الاتفاق عليه مع اللجنة الخاصة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بهدف تيسير وتسهيل أساليب العمل، خصوصا تفتيش المواقع الحساسة، بشكل لا يلحق الأذى بأمن البلاد. حتى أن بعضا من هذه المواقع، مثل بناية جهاز المخابرات، جرى تفتيشها أكثر من ثلاث مرات. ولكن حدث أنه عندما طلب أحد الأفرقة التابعة للجنة الخاصة تفتيش أحد الأقسام داخل هذه البناية، قيل له إن هذا القسم ليس له علاقة بطبيعة عمل اللجنة.

إن ما يؤسف له هو أن الفقرة ١٢٥ انتقدت حالتين فقط وصفتهما بأنهما سلبيتان، دون وضعهما في إطارهما الصحيح الذي أشرنا إليه قبل قليل، وبدون موازنتهما مع السجل الإيجابي الثابت لتعاون العراق مع اللجنة الخاصة في جميع جهودها لتنفيذ ولايتها التي حددها مجلس الأمن الدولي.

اسمحوا لنا في الختام أن نقف من آخر تقرير قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي، للتدليل على كلامنا هذا، حيث جاء في الفقرة ٤٣ من التقرير:

"لم تظهر أنشطة الرصد والتحقق المستمرين التي اضطلعت بها الوكالة منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أي

وحتى لو سارت عملية تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بدون العقوبات الأمريكية والبريطانية، فإنها في الواقع لا تسد حتى المتطلبات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي. لأن حصة الفرد العراقي من نتائج تنفيذ هذا القرار، في حالة تنفيذه بالكامل، لا تتجاوز ٢٥ سنتا أمريكيا في اليوم. والقرار لم يوفر لحد الآن سوى زيادة طفيفة في حصة الفرد العراقي من الدقيق والأرز. وكما قال سيدنا المسيح، عليه السلام: "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان". [الكتاب المقدس، إنجيل متى، الفصل الرابع، ٤]

إن أفضل وأحدث وصف لنتائج تطبيق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هو ما ورد في التقرير المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي ورد فيه أنه على الرغم من تطبيق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)،

"فإن سوء التغذية لا يزال مشكلة خطيرة في جميع أنحاء العراق... وإن وضع أغلبية السكان في العراق يستحق الاستنكار والاستهجان". (تقرير خاص، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/برنامج الغذاء العالمي، بعثة تقييم الإمدادات الغذائية والتغذية المرسله إلى العراق، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الجزءان الأول والخامس)

في ضوء هذه الأحكام الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة نفسها، هل يجوز أن تطلق الفقرة ٨٩ من تقرير الأمين العام على صيغة النفط مقابل الغذاء أنها:

"... محاولة منهجية من جانب مجلس الأمن للتصدي للاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في بلد ما زال خاضعا للجزاءات". (A/52/1، الفقرة ٨٩)

إن التقييم الواقعي لنتائج برنامج النفط مقابل الغذاء هو أنه أصبح مقابل دفع الاستقطاعات والتعويضات للأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نرحب بدعوة الأمين العام الموجهة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للنظر في السبل الممكنة لجعل الجزاءات أداة أقل حدة وأكثر فعالية.

أما بخصوص الفقرة ١٢٥، فإننا نود أن نقول إن استخدام كلمة "عسكري" في توصيف ولاية اللجنة الخاصة ليست بالكلمة المناسبة أو الدقيقة، إذ من المعروف للجميع أن القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي اعتمد

شافيا لكل الأمراض أو بديلا عن اعتماد سياسات دولية ترمي إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الجوهريّة، وتشجيع التعاون الدولي لكفالة تقاسم منافع العولمة بين أكبر عدد ممكن من الناس، وألا تستأثر بها حفنة قليلة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى تعاون دولي فعال في مجالات أساسية مثل التجارة والتمويل الدوليين، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الوقت ذاته، ومع أن الفرع باء يتناول قضايا التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة - وينبغي هنا أن نأخذ في الحسبان أن الجمعية العامة اتفقت على السياق الذي يجب أن يستخدم في اصطلاح "التنمية المستدامة" - فإن التقرير، في رأينا، يبرز التهميش الذي بدأ يزحف على الأمم المتحدة في مسائل السياسات العامة المتعلقة بالتنمية، على الرغم من أن "خطة للتنمية" اعتمدت في وقت سابق من هذا العام.

وفي هذا الصدد، يركز التقرير على القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة - أي البيئية والعمليات الإنمائية. ورغم أهمية هذه القضايا، لا توجد أية إشارة ذات مغزى - إن كانت هناك إشارة على الإطلاق - ولا أي تلميح إلى أنشطة الأمم المتحدة أو دورها أو تأثيرها في مجال سياسات وعمليات صنع القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي العالمي. أما المسائل المتصلة بالتعاون الدولي بشأن القضايا الاقتصادية الأساسية، مثل التمويل والتكنولوجيا والاستثمار فلم يشملها التقرير بتغطية كافية، هذا إن كانت قد غطيت على الإطلاق. ولا نرى في ذلك سهوا من الأمين العام، بل انعكاسا للأوضاع السائدة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل السياسة العامة المتعلقة بالتنمية العالمية والقضايا الاقتصادية الجوهريّة. وبالتالي، وإذا كانت التغطية الهزيلة لهذه القضايا في التقرير هي انعكاس لحقائق الوقت الراهن في الأمم المتحدة، فمن الأساسي أن تبادر الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى تصحيح الأوضاع، وأن تعيد المسائل والشواغل الحقيقية المتعلقة بالسياسة العامة الإنمائية إلى قلب جدول أعمال الأمم المتحدة. فعلى الرغم من تغير سياق وبيئة السياسة العامة الدولية نتيجة انتهاء الحرب الباردة، فإن التحديات والمشاكل الإنمائية المتواصلة لا تزال باقية.

وفي الفرع دال المتعلق بالدبلوماسية الوقائية، نشني على مختلف المبادرات التي اضطلع بها الأمين العام في هذا الصدد. والفلبين تعترف تماما بأهمية منع تحول

مؤشرات على وجود مواد أو أنشطة محظورة في العراق". (S/1997/779، الفقرة ٤٣)

وقبل ذلك أشار الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة، في الفقرة ٤٦ من تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٧، إلى التزام العراق بقرارات مجلس الأمن، حيث قال:

"بلغ الأثر المتراكم من الأعمال المنجزة على امتداد ستة أعوام منذ بدء سريان وقف إطلاق النار بين العراق والتحالف من الضخامة بحيث أن المجهول مما يحتفظ به العراق من قدرات في مجال الأسلحة المحظورة لم يعد بالكثير". (S/1997/301، الفقرة ٤٦)

لا شك أن جميع هذه الاستشهادات توضح بشكل لا يعتريه الغموض مدى التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، الأمر الذي يوجب على مجلس الأمن أن يفي بالمقابل بالتزاماته التي حددها هو لنفسه إزاء العراق، وأولها تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، عن طريق رفع الحصار الاقتصادي غير العادل المفروض على بلادنا، تمهيدا لرفع جميع القيود الأخرى، حتى يعود العراق إلى محيطه الطبيعيين، الإقليمي والدولي، بما يحفظ مصالح الجميع ويعزز السلم والأمن الدوليين.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقديم تقرير سنوي موجز وفي الصميم، وشامل مع ذلك، عن أعمال المنظمة. وقد يسر الشكل الجديد كثيرا دراستنا للتقرير.

وأود أن أقصر ملاحظاتي على عدد قليل من الملاحظات المحددة. أولا، يسرنا أن نلاحظ بصورة عامة الأنشطة العديدة الموصوفة في التقرير، التي اضطلعت بها الأمانة العامة، وفقا لولاياتها. ونحن، في هذا الصدد، نهني الأمانة العامة والأمين العام. ويبين التقرير أيضا الطابع العالمي والشامل لولاية المنظمة، وكذلك الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في القضايا التي تحظى باهتمام عالمي.

الفقرة ١٦ من التقرير توصي بأن العولمة هي القوة المحركة للتنمية، ولكنها تشير أيضا إلى ضرورة توفر بيئة خارجية أكثر مؤاتاة. ونحن نوافق تماما على هذا التقييم، بقدر ما نرى أن عملية العولمة لا يجوز اعتبارها ترياقا

المتحدة. وقد أعرب وفد بلادي عن آرائه بشأن التدابير المحددة المشار إليها في هذه الفقرة، في سياق المناقشات التي جرت بخصوص اقتراحات الأمين العام للإصلاح.

أخيراً، اسمحو لي مرة أخرى أن أهني الأمين العام على تقريره. ويحدونا الأمل في أن تقدم التقارير المقبلة من أعمال المنظمة بنفس الإيجاز والدقة.

السيد لوندونيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الوافي للغاية، الوارد في الوثيقة A/52/1.

إن المناخ السائد في عالم اليوم يقوم على التكامل والعلومة والتجارة المتعددة الأطراف. وقد أحرز تقدم ملموس في هذا الصدد، والملايين يتمتعون اليوم بمنتجات أفضل، وبالتحديد نظمهم، وببصيرة تهدي تطلعاتهم إلى التقدم على عتبة الألفية المقبلة. ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام، فإن منافع هذا المناخ العالمي الجديد لا يتمتع بها الجميع. فقارة أفريقيا، مثلاً، لا تتلقى سوى قدر ضئيل لا يزيد على ٤ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهذا الإحصاء لا يبعث على التفاؤل من أي وجهة نظر؛ فهو يجسد التأكيد بأننا نحتاج إلى توخي اليقظة وتضمم أن أي اهتمامات بالرأف الوطني تكون مفتقرة إلى وعي عالمي يمكن أن تسفر عن كشف حساب يكون في المدى القصير إيجابياً، ولكنه في المدى البعيد سيكون مختل التوازن بالنسبة للبشرية جمعاء. والأمين العام يشير في تقريره إلى ضرورة اقتران سياسات تحفيز النمو على الصعيد الوطني بالمساعدة الخارجية المحددة الهدف، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بالقواعد المنظمة للأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الخفيفة، فعلى الرغم من الجهود الباسلة المبذولة في هذا الصدد، لا تزال هناك حاجة إلى القيام بالكثير. وبالتالي لابد من دفع الجهود الرامية إلى وقف انتشارها، سواء في مناطق الصراع ذاتها أو حيث تتأصل جذور الصراع. فهذه الأسلحة، كما أشير من قبل، هي السبب في عدد كبير من حوادث القتل العنيفة.

ويرى وفدي من الضروري أن يقدم إيضاحاً هاماً بشأن البيانات المتعلقة بزيادة الأنشطة الخاصة بحقوق

المنازعات إلى صراع. ومع ذلك، ولدى بحث هذه المسألة بالذات، قد يرغب الأمين العام في أن يضع في حسبانته أنه بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من التفاوض، لم تتفق الدول الأعضاء حتى الآن على تعريف عملي لهذا المفهوم، ولا توصلت إلى اتفاق حول المبادئ التي تدير بها الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية. ومن ثم، نحث على استئناف المفاوضات بشأن هذا الموضوع بأسرع ما يمكن، لنجنب تكرار سوء الفهم وإثارة الشواغل حول الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة باسم الدبلوماسية الوقائية.

وفي الوقت ذاته، تشير الفقرة ٧٩ من التقرير إلى مفهوم الإجراءات الوقائية. وهذا المصطلح لم تبخته الدول الأعضاء بعد. وبالتالي فإننا نؤيد الدعوة التي وجهتها حركة عدم الانحياز أثناء مناقشة اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، بأن تناقش الجمعية العامة وتبحث، في أبكر وقت ممكن، مصطلح "الإجراءات الوقائية"، وعلى الأقل فيما يتعلق بتعريفه ومبادئه التنفيذية.

ويهمنا أيضاً أن نتلقى تفاصيل عن عبارة "يقظتها لمراقبة الأحوال في العالم"، الواردة في الفقرة ٧٩. هل معناها هو نفس معنى "نظام الإنذار المبكر"؟ ويهمنا بصفة خاصة أن نعرف نوع ومصادر البيانات أو المعلومات المستخدمة للإبقاء على هذه المراقبة، والمعايير التي تطبق لتحديد ما إذا كان من الممكن تصنيف حالة معينة بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. وتوفر قدر أكبر من الشفافية في هذا النشاط مسألة أساسية.

وبصفة عامة، نتفق مع الأمين العام فيما خلص إليه في الجزء الثالث من تقريره. غير أننا نؤمن بأن آثار الإصلاحات المقترحة في الفقرة ١٧٤ تحتاج إلى دراسة متأنية من جانب عامة الأعضاء. فتلك الفقرة تقترح إعادة ترتيب التوازن في المهام بين الهيئات التشريعية للمنظمة والأمين العام، كما تقترح عدداً من التدابير لإقامة توازن بين الجمعية العامة والأمين العام. وفي ضوء التمييز الواضح الوارد في الميثاق بين أدوار الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، يتطلب هذا المقترح إيضاحاً وفحصاً من هذه الهيئة.

ونعتقد، أساساً، أن أي إعادة ترتيب للتوازن في المهام بين الجمعية العامة وأي جهاز رئيسي آخر في الأمم المتحدة، ينبغي أن يستهدف تعزيز، لا إضعاف أو تمييز، دور وصلحيات الجمعية العامة كما حددهما ميثاق الأمم

البيئة الدولية المتغيرة، وتظهر قدرة حقيقية على التجديد اللازم. ويرجع الفضل في كثير من هذا إلى الأمين العام، الذي قدم عددا من اقتراحات الإصلاح المحددة المدروسة جيدا. وتلك الاقتراحات تمثل عنصرا مكملا هاما للقرارات والإجراءات المحددة التي اتخذتها المنظمة في عملها اليومي، وإسهاما قيما في دينمية المنظمة.

من ناحية أخرى، لا بد من الاعتراف بأن الحالة الراهنة للأمم المتحدة، سواء حالتها الداخلية أو دورها في العالم المتغير، أقل مما تعتبره غالبية أعضاء الأمم المتحدة أمرا مرغوبا فيه، ناهيك عن أن يكون بالغا حد الكمال. إن الفرق بين الاحتياجات والتوقعات من ناحية، والأداء الفعلي للمنظمة من ناحية أخرى قائم دون شك. ومن المهم أن نتفهم أسباب هذا الفرق، ومن المهم بالمثل أن نحاول التقدم بمقترحات للقضاء عليه.

ثمة في رأينا ثلاثة أسباب أساسية للصعوبات التي يجب التصدي لها خلال المناقشة الحالية. إنها أولا، مدى التغيير في المناخ الدولي؛ ثانيا، طابع كثرة المطالب الذي تتسم به أهم مهام الأمم المتحدة؛ وثالثا مستوى التعاون، الذي لا يمكن وصفه بالكمال، بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز تلك المجموعات الثلاث من المسائل وأن أبدأ بكلمات قليلة عن طبيعة التغيير الجاري في العالم.

في الجزء الأول من التقرير، يصف الأمين العام "ملاح العصر الجديد" ويشرح ذلك قائلا إنه كما يحدث في جميع الفترات الانتقالية، ثمة حالات مختلفة يتجلى فيها المأزق الإنساني تتعايش الآن في توتر قلق: العولمة والتفرد؛ مناطق ازدهار وجيوب فقر ضخمة؛ مناطق سلام ومناطق عنف لم يسبق له مثيل. وهذه الظروف لها تأثير كبير على مهام الأمم المتحدة اليوم.

إن تفكك النظام الدولي السابق وبعض جوانب عمليات العولمة الراهنة تسهم في تعزيز اتجاهات التفكك الاجتماعي والسياسي. وفي الفقرة ١٦ من التقرير قال الأمين العام وأصاب القول:

"ونفس الوسائل التكنولوجية التي توطد العولمة وتوسع المجتمع المدني إلى آفاق عبر وطنية توفر أيضا الهيكل الأساسي لتوسيع الشبكات

الإنسان في العمليات الميدانية، كنتيجة مباشرة للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الميدان.

فقد جاء في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام، أن مثل هذه العمليات توجد في كولومبيا. وبشأن هذه النقطة بالذات، يجب أن يكون واضحا للجميع أن افتتاح مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لم يكن على الإطلاق نتيجة لقرار من مجلس الأمن. بل على النقيض من ذلك، جاء بناء على اقتراح قدمته حكومة كولومبيا نفسها، وحظي بتأييد وترحيب تام من هيئات المنظمة ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان بصفة خاصة.

لذلك ليست هذه مسألة قرار يفرضه مجلس الأمن، وإنما مسألة إجراء ابتكاري للمساعدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كولومبيا، كجزء من التزام صارم من جانب السلطات الكولومبية بالدفاع عن هذه الحقوق.

ونحن نشني على جهود المنظمة فيما يتعلق بصيانة السلم.

إن تقرير الأمين العام وثيقة قيّمة للدول الأعضاء توجز الجهود والنتائج والعمل الذي ينبغي أن يقوم به الجميع.

السيد تورك (سلوفانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

لقد درسنا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة باهتمام بالغ. والتقرير يعطي نظرة إجمالية دقيقة لأنشطة الأمم المتحدة ويوفر صورة شاملة للتطورات الراهنة داخل المنظمة.

ووفد سلوفينيا يثني على الأمين العام لوضوح التقرير وإيجازه، وأيضا لتوزيعه مبكرا. وقد ساعد هذا على تركيز المناقشة العامة عند بداية هذه الدورة للجمعية العامة. واليوم مطلوب منا أن نركّز على المسائل التي من الضروري دراستها للمساعدة في تقدم الدورة الراهنة وفي اتخاذ القرارات اللازمة.

في البيان العام الذي أدلى به الأمين العام بشأن الحالة الراهنة للمنظمة والخطوات المقبلة، والواردة في الفقرة ١٦٧، يعرب الأمين العام عن تفاؤل مقرون بالحذر. ونحن نتشاطر معه هذا الشعور. إن المنظمة تقوم بعمل مفيد، وهي نشطة في الجهود الرامية إلى التكيف والمواءمة مع

إن الأنشطة الراهنة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تؤكد وتشدد على عالمية حقوق الإنسان. والواقع أن العالمية هي جوهر مفهوم حقوق الإنسان وتعريفها القانوني. ومع ذلك، لا تتطلب فكرة العالمية نمطا موحدا في تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان المقبولة عالميا. وفي التطبيق لا بد من توفر نطاق للخصوصية وهامش للتقدير في وضع التدابير المحددة اللازمة للتطبيق الفعال للأعراف العالمية لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، تتطلب العالمية أن يظل جدول أعمال الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عالميا حقا. وفي هذا السياق نتفق مع الأمين العام الذي يركّز في تقريره على مجالات عمل مثل مساعدة الأمم المتحدة لتعزيز السلطة القضائية في أنحاء العالم، وضرورة مكافحة التمييز ضد المرأة، والقضاء على العنف ضدها. ونود أن نضيف أن مكافحة التمييز العرقي يجب أن تظل بين أولى أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ختاما، يجب إمداد أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بالمزيد من الموارد، وأن تصبح أكثر اندماجا مع أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في قسمي التقرير المخصصين للتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة، وللعمليات الإنمائية يوفر الأمين العام عرضا عاما يبين مجالات التقدم وأيضا المشاكل التي ووجهت. وهو يشير بحق إلى الاتجاهات غير الملائمة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي:

"تلقي ... ظلالة كثيفة على آفاق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل". (المرجع السابق، الفقرة ٤٧)

إن الاتجاهات السلبية فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية من بين العوامل التي تثير قلقا بالغا.

هناك سبب آخر للقلق هو التقدم البطيء نسبيا في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥. والمساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ الالتزامات والأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية يتطلبان معا دورا فعالا مستنيرا للدولة. وبغير أداء الدول المحسن، لا يمكن

العالمية ... [لجريمة] المنظمة، ... وغاسلي النقود، والإرهابيين". (A/52/1، الفقرة ١٦)

ويمكن أن نضيف أن الطابع المتفاوت للتقدم الاقتصادي العالمي ترتب عليه تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد صغير من البلدان. وأجزاء كبيرة من العالم، أبرزها أفريقيًا، مستبعدة من ذلك. والافتقار إلى التقدم الاقتصادي الكافي يضيف إلى عدم الاستقرار السياسي ونشوب الصراعات المسلحة.

هذه وغيرها من التغيرات في المناخ الدولي تمثل تحديا لجميع المنظمات الدولية التي عليها أن تكيف أنشطتها وهياكلها مع الاحتياجات الجديدة. وإذا ما قورنت الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى في هذا السياق، يمكن القول إن جهود الأمم المتحدة للتكيف من بين أكثر الجهود جدة. علاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بأن الأمم المتحدة منوط بها بعض من أكثر المهام صعوبة. وتوقعات المجتمع الدولي يجب أن تقاس بتفهم واقعي لقوة الأمم المتحدة الحقيقية.

والمسؤوليات الملقاة على كاهل الأمم المتحدة في مجالات مثل إدارة الأزمات، والمساعدة الإنمائية، وحقوق الإنسان ومنع الجريمة ثقيلة فعلا، ومن المؤسف فعلا أنها في كثير من الأحيان لا تصاحبها المساعدة اللازمة من الدول. والتعاون الدولي الفعال يتطلب دولا أعضاء فعالة. وكما أشير في الفقرة ١٠ من التقرير، فإن الدولة الفعالة عامل حاسم لتحقيق النجاح في التنمية. ونحن نضيف إلى ذلك أن الدور الفعال المستنير للدولة حاسم للإدارة الدولية لعملية التغيير العالمية. ويجب على الدول أن تدلل، في إطار أنشطة الأمم المتحدة، على أنها تتفهم هذا المطلب وأنها قادرة على الارتقاء إلى مستواه.

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى المجموعة الثانية من ملاحظاتي، التي تتعلق بطابع كثرة المطالب الذي تتسم به أكثر مهام الأمم المتحدة أهمية اليوم.

إن أي دور مستنير فعال للدولة يتطلب تفهم سلامة الحكم، وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية باعتبارها وظائف أساسية. ونحن نرحب بوضع هذه المهام في الجزء الثاني من التقرير، ونوافق إلى حد كبير على محتوى الفقرات ٢٢ إلى ٤١ ذات الصلة من التقرير.

متحدة أفضل. وحتى يتيسر ذلك ينبغي أن تتجاوز الدول أو مجموعات الدول مصالحها الفردية الضيقة وتضج المجال لفهم الاحتياجات المشتركة والهدف المشترك للمنظمة.

ثالثا، هذا الفهم لأهمية معظم اقتراحات الإصلاح يمثل أمرا قيما في حد ذاته، وعلى نفس الدرجة من الأهمية يعتبر شرطا يمكن المنظمة من تحقيق النجاح في معظم جوانب الإصلاح المطلوبة بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. ولئن كان من الواضح أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ قرارات نهائية بشأن إصلاح مجلس الأمن ولتجنب قرارات قد تتضمن عكس ذلك، أصبح من الواضح أيضا أن التقدم المباشر في مسائل تمويل الأمم المتحدة وفي ميادين الإصلاح التي اقترحها الأمين العام، من شأنه أن يحسن إلى حد كبير احتمالات إجراء إصلاح له معنى في مجلس الأمن. وأعتقد أن هذا من أهم المسائل التي ينبغي مراعاتها في المرحلة الحالية من هذه الدورة للجمعية العامة.

اسمحوا لي في ختام بياني أن أقول إن هذه بعض الأفكار التي تتبادر إلى الذهن عند دراسة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إن مناقشة التقرير توفر للجمعية العامة، في منتصف الدورة، فرصة للنظر في حالة الأمم المتحدة من منظور أوسع حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة. ونأمل أن تسهم المناقشة الحالية التي تدور بهذا الأسلوب في نجاح جهود الإصلاح وأن تساعد الجمعية العامة في اتخاذ القرارات عندما يكون ذلك مطلوباً.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
بارتياح خاص أخذ الكلمة لأرحب بأول تقرير عن أعمال المنظمة يقدمه الأمين العام كوفي عنان. إننا نؤمن بأن التقرير السنوي لهذا العام وثيقة واضحة المعالم تفي بالهدف المتمثل في تأكيد الجوانب الأكثر أهمية في أنشطة المنظمة خلال العام المنصرم بطريقة مبتكرة موجزة. نود أن نشيد بالأمين العام وموظفي الأمانة العامة لتقديم نص مركّز على نحو واضح يساعدنا في التفكير في التحديات التي تواجهنا على أساس أحدث التجارب.

إن تحليل الأمين العام لما يسميه "ملامح العصر الجديد" محاولة صادقة لالتقاط صورة مستقلة للعناصر الأساسية لما لا يزال يعتبر تحولاً سريعاً في المناخ الدولي فيما يتعلق بالاتجاهات الاقتصادية والسياسية. ولا عجب

توقع حدوث تحسين كثير في حالة أقل البلدان نمواً أو في دعم التنمية الاجتماعية العالمية.

ومن المهم في هذا السياق أن فهم نجاح أو فشل الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة يتوقف على قضية التنمية في أفريقيا. فلا يمكن أن تكون هناك استراتيجية إنمائية عالمية ذات معنى دون وجود استراتيجية فعالة ذات معنى للتنمية في أفريقيا. ومبادرات الأمين العام المشار إليها في الفقرة ٤٧ من تقريره ضرورية ونحن نرحب بها. وإذا نجحت هذه المبادرات وقامت شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فعندئذ فقط سنكون في وضع يسمح لنا أن نقول إننا وجدنا حلاً لمسألة التنمية العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لمواجهة مشكلة التنمية كعنصر من بين مصادر الصراع في أفريقيا، ووضع أساس للسلم الدائم والنمو الاقتصادي في أفريقيا وفقاً لما طلبه مجلس الأمن في اجتماعه الوزاري في أيلول/سبتمبر من هذا العام. إن الرخاء والاستقرار السياسي في أفريقيا من شأنهما الإسهام في تحقيق السلم والأمن العالميين. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام التي طلب منه مجلس الأمن أن يقدمها.

أود أن أختتم ببعض الملاحظات بشأن التعاون بين الدول لإصلاح منظمة الأمم المتحدة. وهنا مرة أخرى توضع فعالية الدول وأسلوبها المستنير موضع الاختبار. ويتضمن هذا الاختبار في الوقت الحالي ثلاث مسائل واضحة المعالم. أولاً، مسألة تمويل الأمم المتحدة، وثانياً مسألة الإصلاحات التي يقترحها الأمين العام، وثالثاً مسألة الإصلاحات السياسية لإحاحا بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

والنهج الفعال والمسؤول حيال مسألة تمويل الأمم المتحدة، وهي أولى المسائل الثلاث، يتطلب من الدول الأعضاء أن تقوم بدفع اشتراكاتها غير المسددة بالكامل وأن تقوم في المستقبل بدفع اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها. ويجب ألا نسمح بأن تصبح مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأرصبة المقررة مشكلة لا يمكن التغلب عليها.

وفيما يتعلق بالاتفاق على اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، فينبغي النظر إليه كفرصة لاستحداث شكل جديد للشراكة بين الدول الأعضاء من أجل أمر



استراتيجيات تعاونية في مجالات رئيسية مثل تغير المناخ. وتقرير هذا العام يطرح بوضوح تام طبيعة الشواغل المتعددة الجوانب والمتعددة القطاعات التي تصدت لها "خطة للتنمية" وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن التحسينات المؤسسية التي تجري حاليا تستحق التأييد السياسي من الدول الأعضاء حتى يمكن للجهود الراهنة لإدماج المهام التحليلية والمعيارية للمنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن تساعد الجهود الإقليمية والوطنية في تحقيق نتائج إيجابية على الصعيد العالمي.

والآفاق المعززة على نحو متبادل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية النشطة أقامت أساسا صلبا للتكامل المستحث في التجارة يهيئ المجال للسلم والتنمية المستمرين. هذه العلامات المشجعة تظهر في مناطق عدة، ونعتقد أن الأمم المتحدة أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز هذه التغيرات ويمكنها أن تضطلع بدور أكبر في السنوات القادمة، وذلك بدعم نشط من جانب المجتمع الدولي.

ومن المسائل وثيقة الصلة بشكل مباشر دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في المناطق التي لا تزال تتعرض للتهديد. ولئن كنت لا أعتزم تقديم آراء بشأن أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بصراعات محددة، فإنني أود مع ذلك أن أدلي ببعض الملاحظات حول تغطية تقرير هذا العام لبعض القضايا الأمنية.

موضوع الجزاءات هو من الموضوعات التي ولّدت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، نظرا لأن اللجوء المتزايد إلى هذه الأداة أكد ضرورة الحد من آثارها غير المقصودة وكفالة توجيهها الوجهة السليمة. وبينما نتفق على أن الجزاءات يمكن بها للأمم المتحدة "ممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة" كما جاء في الفقرة ٨٩ من التقرير، فإننا نتساءل عن جدوى تناول هذه المسألة في فصل فرعي بعنوان "الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونزع السلاح". وقد جاء في المرفق الثاني للقرار ٢٤٢/٥١ الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه نصوصا وافق عليها الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بخطة للسلم ما يلي:

"الجزاءات، باعتبارها من الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من

في كون الصورة حافلة بالتناقضات. فالثروة والنمو الاقتصادي، للذان لم يسبق لهما مثيل، يتعايشان مع أشكال من الفقر المدقع. ولئن كانت الديمقراطية تحدث تقدما كبيرا فإن الأشكال المتعددة الطغيان والتعصب لا تزال تهدد الحريات الفردية، وعلى الرغم من أن آفاق السلم تبدو مشجعة فإن عددا من الصراعات التي تبدو مستعصية على الحل لا تزال تحرم مناطق مختلفة من العالم من الجوانب النافعة للعولمة.

إن الوصف الإجمالي بحسب الموضوعات للإنجازات التي تحققت في العام الماضي في مجالات النشاط الرئيسية، الوارد في الفصل الثاني من التقرير، يضع في المقدمة الموضوعات الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة. ويسعدنا أن نلاحظ أن التقرير اعترف بأن اعتماد الجمعية العامة لـ "خطة للتنمية" يعتبر "حدثا رئيسيا" ونعتقد أن المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الخطة مثلت ممارسة هامة ساعدت في تنظيم إطار عمل مفاهيمي لتناول الصلات المعقدة بين التنمية والسلم والديمقراطية وسلامة الحكم وحقوق الإنسان. وبعد التغلب على المواجهة الأيديولوجية للعصور السابقة فإننا لا نتوقع إلا توافق آراء جديدا بشأن التنمية الاقتصادية. ونتفق مع الأمين العام عندما قال إنه:

"من المهام الأساسية ... في السنوات المقبلة استحداث أشكال جديدة للشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - أشكال تلبى احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها وتكون في الوقت نفسه متسقة مع الأوضاع والمواقف الاقتصادية العالمية". (A/52/1، الفقرة ٤٧)

إن العمل الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دراسة العلاقة بين العولمة والتنمية يستحق التأكيد في هذا السياق، وينبغي أن يظل يستهدف تعزيز الاندماج الأكمل للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي بدعم من جميع الدول الأعضاء.

بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، أسهمت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه الماضي في رفع مستوى الوعي بأن التقدم المحرز في بعض الميادين لم يكن كافيا. ولا تزال حاجة للبلدان النامية إلى الدعم المالي والتكنولوجي في جهودها لتحقيق الأهداف البيئية تحظى بالأولوية، وكذلك الحال فيما يتعلق بوضع

في المسائل الإنسانية باعتبار ذلك تطورا آخر جديرا بالترحيب يتحقق في حينه. إن هذا التأكيد يجب أن يكون مشروطا بعض الشيء. وقد يجدر التذكير مثلا بأنه صدر بيان رئاسي لمجلس الأمن بالوثيقة S/PRST/1997/34 بشأن مسألة "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالة نزاع" يعبر عن مشاعر المجلس تجاه هذه المسألة. ويمكن تلخيص موقفنا في هذا الصدد، كما عرضناه في المجلس في المناقشة العلنية التي جرت في ٢١ أيار/ مايو برئاسة جمهورية كوريا، على النحو التالي: إذا كان من المتوقع أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكثر نشاطا في ضمان أحوال آمنة لتوفير المساعدة الإنسانية، فإننا نفضل أن يتم بذل تلك المساعي بالتوازي مع جداول الأعمال الدبلوماسية المحددة على الصعيد المتعدد الأطراف وفي إطار الامكانيات التي يتيحها الفصل السادس - أي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، يكون من الضروري الحفاظ على دور الجمعية العامة في المجال الإنساني عندما لا يكون الأمن الدولي هو الشاغل المهيمن. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا أن نكفل تنسيقا ملائما بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى ذات الصلة، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز في تقديم المساعدة الإنسانية.

يشير الفصل المتعلق بحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى ظاهرة ما يمكن أن تعتبره بعض الوفود بمثابة تردد مغالى فيه من جانب مجلس الأمن لدى تفكيره فسي إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام. وفي حين أننا لا ندافع عن العودة إلى أنماط عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، فإن التقرير يردد فيما يبدو صدق التوجس الواسع الانتشار من أن الأخطاء يمكن أن تقع في الاتجاه المخالف. وهذه مسألة تستحق التأمل فيها. ولا تزال عمليات حفظ السلام أداة فعالة لتعزيز السلم الدولي عندما يتم اللجوء إليها مع توخي الحذر اللازم وتوفير الظروف السياسية الملائمة. وفي غيبة مثل هذه الظروف، يمكن أن تؤدي الإجراءات المتعجلة أو القرارات الخاطئة إلى تناقص مصداقية المنظمة. ومع اكتمال الترتيبات الاحتياطية وتصور التحسينات التنظيمية الأخرى، سيكون من الضروري إمعان النظر في الإمكانيات المتاحة والقيود المحددة لعمليات حفظ السلام على المسرح الدولي الحالي.

لقد شددنا مرارا وتكرارا على أهمية جهود بناء السلام لتوطيد السلام. إلا أنه قد يكون من المفيد من وجهة

ميثاق الأمم المتحدة، مسألة تنطوي على خطورة بالغة وتدعو إلى القلق البالغ". (القرار ٥١/٢٤٢، المرفق الثاني، الفقرة ١)

ويبدو لنا أن إدراج الجزاءات في قسم من التقرير يتناول أساسا الجهود المذكورة في الفصل السادس أمر ينطوي على خلط للأموار.

ويصف الفصل الفرعي التالي لذلك، والذي يتناول العمل الإنساني، اهتمام مجلس الأمن ومشاركته المتزايدين

حلول مرضية؛ وعلى الرغم من توطيد الديمقراطية، فإن انتهاكات لحقوق الإنسان خطيرة للغاية لا تزال ترتكب.

لقد أعطانا الأمين العام رده على هذه الثنائيات. والرد هو أن هذه المشاكل لا يمكن حلها بشكل منعزل، فهي بحاجة إلى أن نتناولها بطريقة شاملة تجمع العناصر الأساسية للسلم والأمن بالتنمية المستدامة والديمقراطية وسلامة الحكم. لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بالإصلاحات اللازمة للتوصل إلى نهج متكامل يتجلى في إجراءاتها.

من هذا المنظور نود أن نعلّق على تقرير الأمين العام. وسنركز على المهام في ثلاثة مجالات هي: التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وصون السلم والأمن الدوليين.

في عالم يتسم بتباينات كبرى في الدخل وفي إمكانية الحصول على الخدمات والفرص، نقدر الجهود التي تبذلها صناديق وبرامج الأمم المتحدة لاستئصال شأفة الفقر والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة. إلا أن الموارد المتاحة لتلك الصناديق والبرامج محدودة. ومن مفارقات عصرنا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتطلب هذه الحالة أولاً وقبل كل شيء أن تدار الموارد بعناية حتى يمكن تخصيصها لمن يحتاجون إليها حقاً. كما تتطلب التفكير في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال، خصوصاً حيال الوكالات الإنمائية الأخرى التي تتاح لها موارد أكبر. ويدرك الأمين العام هذه الحالة ويقترح الحلول اللازمة في الفقرتين ٧٧ و ١٧٤ من التقرير. وتؤيد الأرجنتين هذه الجهود الرامية إلى تحسين نسبة المنفعة إلى التكلفة من هذه الأنشطة.

ونحن نوافق بصفة خاصة الأمين العام على أن سلامة الحكم أصبحت مطلباً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة. ويطيب لنا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخصص بعض موارده لهذا الميدان.

إن التنمية المستدامة تقتضي كذلك الوفاء بحاجات سكان العالم دون التأثير في البيئة. ولم تحقق بالكامل توقعات الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومع ذلك فإن ذلك المؤتمر أتاح لنا أن نكون على بينة من أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو الوفاء بالالتزامات التي ارتبط بها في ريو دي جانيرو. وهذا الواقع، إلى جانب

النظر المفاهيمية ومن ناحية عرض الموضوع أيضاً أن نميز بين عمليات التعمير أو تقديم المساعدة التقنية التي يتم الاضطلاع بها برضاء الأطراف من ناحية وبين الأنشطة التي يضطلع بها بموجب الفصل السابع مثل أنشطة لجنة الأمم المتحدة الخاصة أو أنشطة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لبوغوسلافيا السابقة ولرواندا من الناحية الأخرى. وإن مناقشة المسألتين باعتبارهما جزءاً من عملية تسلسلية متصلة، كما هو الحال في التقرير، تؤدي إلى تخفيف وطأة الاختلاف الأساسي في طبيعة ما تجري محاولته في كل حالة وإلى التقليل إلى الحد الأدنى من خطورة الظروف الاستثنائية المطلوبة للإذن بتدابير الإنفاذ.

إن تقرير الأمين العام على صواب في تشديده على أهمية التعددية باعتبارها تتيح الفرصة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وإذ نعد أنفسنا لإدارة البيئة الدولية المتغيرة، فلا بد لنا من أن نواجه الحاجة إلى التجديد والإصلاح. لذلك فإننا نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة الديمقراطية بشأن التقرير السنوي عن أعمال المنظمة لكي نرحب مرة أخرى بالمقترحات البناءة العديدة للإصلاح التي قدمها الأمين العام، ونؤكد من جديد استعدادنا لتشجيع القدر اللازم من الاتفاق على إصلاح المجالات الحيوية الأخرى في الأمم المتحدة بغية تجهيز المنظمة بشكل كامل لتضطلع بدورها في القرن الحادي والعشرين.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

أود أن أتقدم من خلالكم، سيدي، بالشكر للأمين العام على تقريره الشاخذ للفكر عن أعمال الأمم المتحدة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إنه تقرير حافز على التفكير لأنه بدلا من أن يقتصر على سرد للحقائق، فإنه يصف القوى التي حولت العالم منذ نهاية الحرب الباردة، والطريقة التي استجابت بها الأمم المتحدة لذلك التحول، والسبل والوسائل التي تؤدي إلى مواجهة الواقع الجديد بنجاح.

ونحن نشاركه في فرضيته الأساسية بأننا نعيش في عالم حافل بالتناقضات: فالتكامل والعولمة يتعايشان مع التجزؤ والتهميش؛ وعلم الحاسوب الذي يشكل مصدراً للتقدم، يبسر أيضاً توسيع شبكات الجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والارهاب؛ وزيادة الوعي بالمشاكل البيئية لا تصاحبها إرادة سياسية لإيجاد

المدنيين. وكل ذلك يحتاد إلى دراسة، كما يشير إليه الأمين العام.

فمما يقتضيه الأمر إذن هو مزيد من الشفافية، وإيجاد علاقات بالجمعية العامة تكون أشد انسيابا، واستمرار الحوار مع جميع البلدان المعنية، ودور تقوم به، حيثما يلزم، المنظمات غير الحكومية التي قد تكون خبرتها مفيضة. ولعل الجمع بين الفعالية في عمل مجلس الأمن وبين الشفافية في إجراءات المجلس، لن يكون صعبا في زمن أخذت الديمقراطية فيه تمرد رقتها في جميع البلدان تقريبا. ونحن نعتقد أننا لن نستطيع، إلا بهذه الطريقة، تنفيذ توصيات الأمين العام.

ومن رأينا كذلك أن المنظمة ينبغي لها، في المستقبل، أن تطبق الدروس التي تعلمتها في أدائها المشترك مع المنظمات الإقليمية، كما ينبغي لها أن تستكشف إمكانيات الاستعمال المتجدد للفصل الثامن من الميثاق.

وفي سياق مختلف، وكما ذكر مؤخرا وزير الخارجية دي تيا أمام هذه الجمعية:

"يتطلب السلام الدائم منح الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة القدرة على الانتشار السريع الفعال". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ١٠، ص ١٧]

وأود أن أذكر أن الأرجنتين تساند المبادرات الرامية إلى تحسين الوقت الذي يستغرقه نشر القوات وأنها طرف في اتفاقات القوات الاحتياطية، وأنها انضمت إلى المبادرة الدانمركية الخاصة بـ "لواء قوات احتياط عالية الاستعداد".

ولدينا، كتكملة لعمليات صيانة السلم، أنشطة منع الصراعات وأنشطة بناء الثقة. ففيما يتعلق بالأنشطة الأولى، ينبغي للأمم المتحدة، دون مساس بالأمور الحساسة للدول، أن تعزز نظاما للإنذار المبكر. أما بشأن الأنشطة الثانية، فإن الكف عن الصراع المسلح شرط لازم ولكنه غير كاف لإقامة سلم عادل ودائم.

وأود أن أذكر، في هذا السياق، "الخوذ البيض". إن الفائدة التي اكتسبتها هذه الهيئة إنما هي انعكاس للمهام

الدور النشط الذي لعبته المنظمات غير الحكومية، ينبغي أن يشجعنا على المواظبة في جهودنا.

إن حماية حقوق الإنسان، في عالم ما بعد الحرب الباردة، عنصر متصل اتصالا لا ينضم بالسلم والأمن الدوليين. ونحن نوافق، مع الأمين العام، على أهمية إدماج تعزيز حقوق الإنسان في عمليات صيانة السلم. فلا يمكن بناء سلام دائم إلا على أساس نظم ديمقراطية. ونحن نعلق، في هذا السياق، أهمية كبيرة على رصد العمليات الانتخابية تحت رعاية الأمم المتحدة. وخير برهان على القيمة التي تعلقها الدول على شرعية العمليات الديمقراطية يتراءى، كما يقول لنا الأمين العام، في أن الأمم المتحدة قد تلقت، خلال السنوات الخمس الماضية، زهاء ٨٠ طلبا للحصول على مساعدة انتخابية. والأرجنتين تعاونت، وسوف تستمر في تعاونها المتحمس في تلك البعثات وغيرها من المهام، دعما لإنشاء وتعزيز النظم الديمقراطية.

إن صيانة السلم والأمن هي الدور الأساسي الذي لا بديل له، الذي تؤديه الأمم المتحدة، فإذا لم يكفل أداء هذا الدور، فلا يمكن القيام بأي نشاط آخر بصورة فعالة. وينبغي أن تشعر جميع البلدان، بصرف النظر عن حجمها، وعلى قدر إمكانياتها، بأنها مشتركة في جهد الحفاظ على السلم والأمن.

ويطيب للأرجنتين أنها ساهمت بنصيب على مدى ٤٠ عاما حتى الآن، في عمليات صيانة السلم وأنها شاركت في أكثر من نصفها. ونحن نعتقد، في هذا السياق، أن من المهم جدا أن تكون الولايات التي يسندها مجلس الأمن للقيام بتلك العمليات على أكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة. ولكن كي تكون الولايات وافية بهذه الشروط فمن الضروري، أولا، إدراك التغيير العميق الذي حدث في طبيعة الصراعات. فالصراعات، اليوم، هي، في معظمها، صراعات داخل الدول، وتصاحبها حالات إنسانية خطيرة.

وتحتاج تلك الصراعات الجديدة، ثانيا، إلى مزيد من الحساسية من جانب مجلس الأمن. وتلك الحساسية لا يمكن أن تكون إلا وليدة معرفة مباشرة، وأعمق غورا، بالحقائق السائدة في البلدان التي يمسه الأمر، وبجميع الظروف السائدة في المناطق التي تحدث فيها الصراعات. وتنطبق هذه التعليقات بصفة خاصة على موضوع الجزاءات وعلى وقعها السلبي على السكان

وسيوافق الكل على ما لتلك الوثيقة من أهمية لا تنازع. إن وصف أنشطة الأمم المتحدة يتيح القيام بتقييم أفضل لموقع منظماتنا ولأنشطتها في سياق التغييرات الكبيرة في العالم. ثم أن التقرير يهيئ للأمين العام فرصة عرض الوسائل الكفيلة بإعادة الدينامية إلى الأمم المتحدة - الدينامية التي يتوقعها الرأي العام العالمي منها.

لقد أسهمت الصياغة الدقيقة للتقرير، وتقديم الأمين العام شخصيا له في بداية دورة الجمعية العامة هذه في جعل المناقشة الوزارية أكثر تحديدا. وهذا تجديد موفق، ووفدي يعرب عن شكره لمن يسروا هذا الأمر. وإنني أرى أن أهم رسالة يحملها التقرير هي التسليم بأن البيئة العالمية الجديدة تقتضي من الأمم المتحدة تكييفها بعيد المدى، وأن الأمين العام مستعد تماما للعمل بنشاط على هذا المنوال.

وقد قال وزير الشؤون الخارجية البلجيكي هنا:

"من الواضح أن الطريقة التي ننظم بها أنفسنا بوصفنا مجتمعا عالميا، بالغة الأهمية بالنسبة للمسائل المتصلة بالحرب والسلام، والفقير والثراء، والظلم والعدالة في العالم". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ١٢، الصفحة ٣٠]

ووفدي يؤيد تأييدا تاما عزم الأمين العام على تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر بساطة وأكثر تكاملا وأكثر تركيزا، منظمة قادرة على النهوض بمهمتها في ميادينها المختلفة، بأقصى قدر من التعاون والفعالية.

بل إن مقترحات الإصلاح تستحق المزيد من الدعم لأنها جزء من مبادرة إعادة الهيكلة العالمية بالقدر الكافي، والرامية إلى تكييف المنظمة بأسرها مع متطلبات العالم الحديث. وتستدعي تلك العملية التزاما أكيدا من جميع الدول الأطراف، وتستحق استجابة جماعية سريعة ولا لبس فيها.

وعلى أساس تلك الاستجابة سنكون قادرين على إعطاء المزيد من الدينامية للعلاقات بين الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى أساس هذه الاستجابة أيضا ينبغي تحسين التوازن بين تلك الهيئات.

التي قامت بها ولزيادة وعي البلدان بأهمية التصرف بشكل سريع وكامل. إن المهام الجديدة التي بدأت "الخوذ البيض" في الاضطلاع بها في أنغولا وفلسطين وهايتي تشجعنا على مناشدة المجتمع الدولي أن يساهم بنشاط في هذه المبادرة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح اتخذت خطوات ذات قيمة عملية. ونود إبراز التوقيع على "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"؛ وبدء نفاذ "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"؛ والاضطلاع بالجهود الرامية إلى تزويد "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة" بألية فعالة للتحقق، وإحراز التقدم في مجال المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وشاغلنا الآن هو انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأن انتشارها يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية في الدول. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي إقامة صلة مؤسسية تربط بين مسائل السلم والأمن وبين قضايا نزع السلاح، وذلك في سبيل أداء دور الأمم المتحدة الأساسي على نحو أشد فعالية.

ونحن نقدر تقديرا خاصا المساندة التي يسديها الأمين العام إلى عملية أوتاوا. وسوف توقع الأرجنتين على "اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام" في كانون الأول/ديسمبر القادم، وسوف نواصل العمل في سبيل الحظر الكامل.

إن هذا التقرير أول تقرير يقدمه الأمين العام الحالي عن أعمال المنظمة. والتقرير يعرض رؤيا رجل ذي حصافة سياسية. إنه ينقل الخبرة المكتسبة في الأمانة العامة المفعمة بالأمل على التفاني المتسم بنكران الذات في خدمة قضية السلام. ونحن مقتنعون بأن الإصلاحات المقترحة، التي سنطبقها دائما على أساس توافق الآراء، سوف توجه المنظمة نحو القرن الحادي والعشرين.

السيد رين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود إطرأ الأمين العام على جهوده لإعداده وعرضه، منذ شهر ونصف، التقرير الذي ننظر فيه اليوم في الجمعية العامة.

أحد التقارير التي تقدم بموجب الميثاق ويعتبر عنصرا هاما وأساسيا في عمل الجمعية العامة، وفق ما نصت عليه المادة ٩٨ من الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زخاراكس (اليونان).

ونود الإشادة بالأمين العام لتقريره السنوي البكر، الذي قدم في قالب محكم مقروء بشكل شيق. ونأمل أن يستمر تقديم التقارير بهذا الأسلوب وأن يقاوم في المستقبل الميل إلى تقديم التقارير السنوية المطولة. ونتفق تماما على ضرورة أن تراعى المراعاة الواجبة عند النظر في تقرير هذا العام مقترحات الأمين العام للإصلاح الواردة في الوثائق ذات الصلة وفي بيانه الشفوي في بداية هذه الدورة.

وبينما يرحب وفدي بقالب هذا التقرير المكون من ثلاثة فصول وثمانية فصول فرعية فإننا نود أن نقترح أن يظل التقرير متضمنا البيانات المتعلقة بالقرارات التي تعتمد عليها الجمعية العامة. وجدير بالذكر أن وفودا كثيرة طلبت في العام الماضي أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة معلومات عن حالة تنفيذ القرارات والمقررات، لأنها تشكل أساس الولاية الحكومية الدولية الممنوحة للأمانة العامة للعمل بموجبها. ويرجو وفدي بوجه خاص أن يبلغ بالمشاكل في مرحلة التنفيذ حتى تتمكن العملية الحكومية الدولية من إعادة النظر في القرارات المتخذة وإعادة تقييمها.

وفي بيان "ملامح العصر الجديد" في الفصل الأول أوضح الأمين العام للأمم المتحدة سبع قوى أساسية "تعيد تشكيل العالم الآن" (A/52/1، الفقرة ٦). وقد ركز بحق على العولمة باعتبارها واحدة من تلك القوى. ففي الفقرات ٦ إلى ١١ أوضح بجلاء مزايا العولمة وتحدياتها. وأشار هنا بوجه خاص إلى الفقرة ٨ وهذا نصها:

"ولكن العولمة تفرض أيضا العديد من تحديات السياسة العامة. ومن بينها المخاطر المتأصللمتمثلة في افتقار الأسواق إلى الضمانات التنظيمية الشديدة الأهمية، الأمر الذي ينطبق، في بعض الجوانب، على الأسواق المالية الدولية. كما تفضي العولمة إلى تآكل فاعلية بعض أدوات السياسة المتعلمة التي استخدمتها البلدان الصناعية سعيا إلى تحقيق

وعلى أساسها ستزداد قدرتنا على تطوير الصلات الأساسية بين المهام السياسية وأعمال تنمية الأمم المتحدة، وعلى تصميم الدور العالمي للمنظمة الذي يشكل إحراز التقدم في مجال احترام حقوق الإنسان وإحراز التقدم في احترام القانون الدولي العنصرين الأساسيين فيه.

وهناك عدة جوانب أخرى في التقرير تستحق إبرازها أيضا. وأولها، كما يلاحظ الأمين العام، أن البيئة العالمية الجديدة تتطلب مزيدا من التعاون المنهجي بين الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال تعزيز الأمن السياسي والاجتماعي على جميع المستويات، سواء أكانت منظمات إقليمية أو حتى جهات فاعلة غير حكومية.

كذلك يشدد الأمين العام على فرط حدة الحالة المالية للأمم المتحدة. وبلجيكا توافق على أن أي جهد للإصلاح سيضيع سدى إذا أهملت الحاجة الأساسية إلى تزويد المنظمة بأساس مالي أكثر ملاءمة وأكثر سندا. ولقد حان الوقت للكف عن اتخاذ التدابير المؤقتة سواء في مجال إدارة المنظمة أو في البحث عن الحلول الدائمة.

وأخيرا، يمثل إصلاح مجلس الأمن ممارسة أخرى يقتضيها الإصلاح الشامل لهذه المنظمة. ويجب الحكم على هذه المسألة الحساسة بتجرد؛ وينبغي أن نتجنب المواجهة غير المنتجة وكذلك التأجيل المتواصل لهذا الجانب الأساسي من جوانب الإصلاح.

ويتناول تقرير الأمين العام قضايا أخرى كثيرة جدا لم أتعرض لها. فرغبتني ببساطة هي إبراز القضايا التي أراها ضرورية؛ غير أن هذا لا يقلل بأي حال من أهمية الجوانب الأخرى للتقرير. فالتقرير يقدم إطارا مفيدا للغاية لعمل المنظمة ولعمل هذه الدورة لجمعيتنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام راجيا أن يتبع النهج نفسه عند تقديمه تقريره في العام القادم.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يظل وفدي على الاعتقاد بأن الحوار المتعلق بالبند قيد النظر حاليا، وهو البند ١٠ من جدول الأعمال وعنوانه "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، ينبغي أن يبقى كما في الماضي، بندا ذا أولوية للمناقشة. ونرى أن هذا البند يستحق أن ينظر فيه في وقت مبكر من عمل الجمعية العامة لبيان أهمية هذا التقرير. فهو على أي حال

المجتمع الدولي اهتماما جديدا وروح تعاون للتغلب على هذه العقبات.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أيضا أن يشدد على ضرورة قيام جميع البلدان، بصرف النظر عن مستواها من حيث التنمية الاقتصادية، بتوسيع تبادل المعرفة والخبرات وتعزيزه والمساهمة فيه في ميدان حقوق الإنسان. وهناك الكثير الذي يمكن أن يتعلمه بعضنا من بعض. ومن رأينا أنه يجب على الأمين العام، وعلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان بوجه خاص، أن يضطلعوا بدور أساسي في تشجيع روح التعاون هذه، وينبغي لهما ألا يظهرهما وكأنهما يعززان مصالح مجموعات معينة. ويرى وفدي أيضا أن إنشاء فرع جديد منفصل بمستويات مكافئة من الخدمات والموارد ليعنى تحديدا بالحق في التنمية أمر ضروري في إطار الدمج المقترح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان.

ستحل في عام ١٩٩٨ المقبل الذكرى الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كذلك ستكون خمسة أعوام قد مرت منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. ويمثل ذلك وقتا مناسباً بالفعل لاستعراض التقدم الكبير المحرز في ميدان حقوق الإنسان. وعلينا أن نرفض استغلال حقوق الإنسان لخدمة الأغراض الذاتية، وهو ما يتضح في المعايير المزدوجة والانتقائية التي تتسم بها الاجتماعات السنوية لهيئة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي كذلك أن نتحلى بمزيد من الصراحة والأمانة في الاعتراف بإخفاقاتنا، التي كانت كبيرة فعلا، كما تشهد بذلك أكوام الأشلاء البشرية وبرك الدماء التي شهدناها على شاشات تلفزيوناتنا ووثقت في تقارير متعددة والتي ستؤخذ ضمائرنا جميعا كبشر إلى الأبد.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، ما فتئ وفدي يرى أن المنظمة بوسعها استغلال إمكاناتها بالكامل للاضطلاع بدور أكثر أهمية وبروزا. ويمكن لهذا الدور أن يستند إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة، فضلا عن إمكانية القيام به عن طريق التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية. ولكن، على الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت في السنة الماضية في مجال تنظيم التسليح ونزع السلاح، لا يمكننا الإفراط في التفاؤل بشأن هذه الإنجازات في غياب إحراز تقدم حقيقي أو كبير في مجال زيادة خفض الأسلحة النووية إذانا بالقضاء عليها نهائيا. وعجز مؤتمر نزع السلاح

العمالة التامة والاستقرار الاجتماعي طوال عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية". (المرجع نفسه، الفقرة ٨)

وبالنسبة لمنطقة شرق آسيا، التي تعرضت للتقلبات المتطرفة في العملات وأسواق الأوراق المالية، أصبحت الحاجة الماسة إلى ضمانات تنظيمية حاسمة، فيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية، لا تخفى على أحد، فينبغي أن تسهم الأمم المتحدة في الجهود الدولية التي تبذل لوضع الضمانات التنظيمية الحاسمة.

وفيما يتعلق بقضية التعاون الاقتصادي الدولي والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، فإننا نلاحظ تأكيدات الأمين العام على أن هذه القضية ستبقى في صلب جدول أعمال المنظمة. غير أن التحدي الكبير هو تنفيذ الالتزامات الجماعية المتعهد بها في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات العالمية المختلفة وخاصة الالتزامات المالية. فيجب أن نكبح الانزلاق المتسارع نحو تقليص دور الأمم المتحدة في قضايا التنمية، ولا سيما في قضيتي التجارة وتمويل التنمية. وإذا كان الحكم الصالح على المستوى الوطني أمرا حيويا فإننا لا نستطيع أن نفضل أو نقلل أهمية وجود بيئة دولية داعمة. وربما آن الأوان للنظر بجديفة في ضرورة حضور الأمين العام الاجتماعات الرئيسية والسنوية لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

ونحن نتفق مع الأمين العام على ضرورة مواصلة تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاقها على المستوى الوطني. لكن مما يبعث على القلق أن التقرير لم يتعرض للمبدأ الهام وهو الديمقراطية فيما بين الدول، الديمقراطية التي ينبغي أن تعززها المنظمة على أساس مبدأ المساواة بين الدول في السيادة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يحيط وفدي علما بتقييم الأمين العام الوارد في التقرير. ولئن كانت الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان قد اكتسبت دفعة جديدة بعد إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣، كما لاحظ الأمين العام على نحو صائب، فإن التقدم في أعمال الحق في التنمية، الذي يقر به الإعلان بوصفه جزءا أساسيا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ما زال غير مرض على الإطلاق. ولا تزال هناك عقبات كثيرة، خاصة على الصعيد الدولي، يمكنها أن تعيق إحقاقه الكامل. ومن ثم فمن الأهمية الحاسمة أن ينمي

ورغم تأييد وفدي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع الصراعات أو منع تصعيدها، فهو يشعر بالقلق إزاء الاستخدام العشوائي لمصطلح "الإجراءات الوقائية" الذي يرد في عدد من منشورات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن برنامج الإصلاح الذي يرد في الوثيقة A/51/950. ومن الجلي أن المفهوم بحاجة إلى مزيد من التوضيح وهو بالتأكيد بحاجة إلى أن تناقشه الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، يؤيد وفدي وجهة النظر التي ترى أن الدول الأعضاء يجب أن تتصدى للمشاكل الحقيقية على أرض الواقع، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول المكرسة في الميثاق.

ويعرب وفدي عن قلقه البالغ إزاء تزايد الاعتداءات على الأفراد العاملين في المجال الإنساني والحواجر العديدة التي تقام للحيلولة دون وصولهم إلى السكان المحتاجين للعون. إن أي اعتداء على الأنشطة الإنسانية ينافي الأسس الجوهرية التي تقوم عليها المساعدة وأعمال الحماية. وتستدعي هذه المشكلة المتفاقمة استجابة ومساعدة دوليتين أكثر شمولاً وتضامناً.

وفيما يتعلق بقضية التهديدات عبر الوطنية، تشعر ماليزيا بالقلق أيضاً إزاء استغلال أفراد "المجتمع اللامدني" للتكنولوجيا الحديثة لتعزيز أنشطتهم غير المشروعة. ويمثل طابع الأنشطة الإجرامية المعاصرة العابر للحدود تهديداً خطيراً بالفعل لسلامة المجتمع الدولي وللدول الأعضاء ولشعوب العالم على حد سواء. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات عبر الوطنية، بما في ذلك التصدي لبلية المخدرات.

ولا يمكنني اختتام بياني دون الإشارة إلى الحالة المالية الحرجة للمنظمة. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ عجز المنظمة ٢,٤١٧ مليون دولار بالنسبة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وميزانيات المحاكم الدولية. ومن المؤسف أن مسؤولية المساهم الرئيسي في المنظمة تبلغ ٦٠ في المائة من جملة العجز. ويسبب عدم السداد أو حجب الاشتراكات الإلزامية ضرراً مباشراً لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها. ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة اضطرت بسبب التأخر في السداد أو عدم السداد إلى الاقتراض من حساب حفظ السلام المنهك أصلاً لتغطية العجز. إن ماليزيا، ودولا كثيرة أخرى، على الرغم من سدادها في الوقت المحدد لأنصبتها المقررة، عوقبت في الواقع بعدم دفع المنظمة لها لقاء توفير القوات والمعدات

عن إحراز المزيد من التقدم في دورته لعام ١٩٩٧ دليل واضح على ذلك. ورغم المناشدات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، يظل التهديد الذي يمثل استمرار وجود الأسلحة النووية محققاً بالبشرية كسيف داموقليس الذي تضرب به الأمثال.

يشاطر وفدي مشاعر القلق إزاء التهديد المتزايد الذي تمثله عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصة في مناطق الصراعات. وينبغي اتخاذ خطوات فعالة لمعالجة هذه القضية من جذورها - أي، بقصر إنتاج هذه الأسلحة وحيازاتها على المتطلبات الأمنية المشروعة للدول. وعلى نحو مماثل، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتوافر المتزايد للأسلحة التقليدية التي ازدادت تطوراً وتعقيداً من حيث تكنولوجيتها. إن السعي لجني أرباح أكبر من توفير هذه الأسلحة، للبلدان النامية خاصة، يهدد الأمن الإقليمي ويعيق جهود بناء الثقة. وفي هذا الصدد، سنرحب بأي جهد يرمي إلى تعزيز سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتوسيع نطاقه، حيث أننا نعتقد بأن ذلك من شأنه الإسهام في تعزيز الشفافية.

تظل الأحداث في أجزاء عديدة من العالم تبرهن على أن دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم بكل جوانبه دور حاسم في تعزيز السلم والتنمية. ونتفق تماماً مع الملاحظة التي وردت في التقرير حيث تقول،

"ولئن كان السلام أقل تكلفة من الحرب بدرجات فلا ينبغي التوهم بأنه يمكن تحقيقه بثمن زهيد". [A/52/1، الفقرة ١١٠]

وفيما يتصل بمسألة الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن رأيه بضرورة مواصلة تنفيذ هذه الأنشطة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة والتفويض الممنوح لهذه الهيئة العالمية. ويرحب وفدي أيضاً باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١ الخاص بالتوصية فيما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلام. إلا أن الجمعية العامة لا يمكنها بعد، للأسف، أن تختتم بنجاح أعمال المجموعات الفرعية المعنية بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وبناء السلم في ما بعد انتهاء الصراع، مما يشير إلى عدم قدرة الدول الأعضاء على المضي قدماً في معالجة القضايا الحاسمة التي تهم العديد من الدول المتضررة.



إن النزاعات الداخلية عملت على تفاقم مسألة الفقر في عدة بلدان نامية يتعين عليها أيضا في هذا الوقت أن تعني بالآثار المترتبة على العولمة. وإن قرار الأمم المتحدة بتعزيز رصدها العالمي حتى يتم الكشف مبكرا عن التهديدات للسلم والأمن الدوليين، والتصدي لها، من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على تكريس جهود أكبر للتصدي للتحديات الأخرى.

ثمة صراعات خارجية قليلة لا تزال دون حل. وفيما يتعلق بإحدى أكثر المناطق اضطرابا، أي الشرق الأوسط، فإن قيام الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بعقد جلسات لها للمرة الثالثة بهدف حل بعض المسائل القائمة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حقيقة تدل على أن الحالة لا تزال محفوفة بالخطر. ويحدونا الأمل في أن تتركس جهود أكبر في العام المقبل للعمل مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط وسواء حتى يمكن حل الخلافات القائمة بينها.

لقد نجح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دمج مسائل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وبيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وكان أحد الأحداث الرئيسية التي جرت هذا العام قيامه باستعراض فترة الخمس سنوات. وإن النتيجة التي خلص إليها ومفادها أن حالة البيئة تستمر في التراجع لا تبشر بالخير للبلدان النامية التي تعتمد في قدرتها الاقتصادية اعتمادا كبيرا على وجود بيئة مادية سليمة. وبما أن لجنة التنمية المستدامة بوسعها الآن أن تحدد الأولويات، يحدونا الأمل في أن تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من المساعدة اللازمة كي تتمكن من الاستجابة على نحو أفضل للمسائل الأكثر إلحاحا التي تعوق تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وتحتاج البلدان النامية إلى أن تكون على استعداد أفضل للتصدي للتحديات الناجمة عن بيئة عالمية متغيرة، لا سيما وأنها تتخذ بصورة متزامنة تدابير فعالة لمعالجة مسائل داخلية تعوق التنمية المستدامة. واقتراحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام، عندما تعتمد، ينبغي أن تمكن الأمم المتحدة على نحو أفضل من مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها المتصرفة بالأولوية.

يلاحظ تقرير الأمين العام أن التمويل الكافي ضروري لتنفيذ برامج وأنشطة الأمم المتحدة. وتدفعات

لمختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ثم فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تفي بحسن نية باشتراطاتها الإلزامية للأمم المتحدة بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط.

السيدة كورنيت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الوجيز عن أعمال الأمم المتحدة خلال السنة الماضية. فالتقرير يزيد بالتأكيد من إدراكنا للكيفية التي أدت بها الأحداث العالمية، لا سيما في البلدان النامية، إلى التأثير علينا. وبإمكاننا التأمل في الأنشطة المضطلع بها في الأمم المتحدة على امتداد العام الماضي حتى يتسنى لنا، في عملية الإصلاح التي شرعنا فيها الآن، أن نسعى إلى جعل المنظمة أكثر قدرة على التعامل مع هذه التغيرات.

وتتشاطر غيانا شواغل جميع الدول الأعضاء المهتمة بالمشاكل التي ظهرت في عملية العولمة. ويسرنا أن نلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يقوم بدراسة العلاقات بين العولمة والتنمية، وأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدرس التساوق القائم بين التجارة الدولية وإقامة نظام دولي أكثر انفتاحا. ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه المعلومات متوفرة لتقوم الجمعية العامة باستعراضها.

ومع الاتجاه السائد نحو العولمة، تواجه البلدان النامية خطر تبدد المكاسب التي أحرزتها في مجالات من قبيل التجارة. ويأتي هذا في وقت ما زلنا نتصدي فيه لمسألة الفقر ووسائل حلها. ومن الحكمة إذن أن نولي اهتماما خاصا لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ التي تخلص إلى أن البلدان الأقل وفرة تحتاج إلى بيئة اقتصادية خارجية أكثر عونا من البيئة التي توجد الآن.

ولقد اعترفت جميع الدول بالحاجة إلى قيام شراكة من أجل التنمية. ولن تتمكن البلدان النامية من تحسين حالتها الاقتصادية إلا عن طريق قيام شراكة مع البلدان المتقدمة النمو، ومع الأمم المتحدة. ويجب أن تعترف جميع الأطراف الفاعلة بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، وأن تعمل معا على حلها. وبقيامها بذلك ستيسر للعالم أن يحقق هدف إحلال السلام والاستقرار على نطاق عالمي. وإن مؤسسة الأمم المتحدة العالمية هي الهيئة المهيأة على نحو أفضل للقيام بمهمة تبني هذا التعاون الدولي.

العام إحراز منتهى النجاح في تحقيق قدر أكبر من وحدة المقصد وتماسك الجهود، وسرعة الاستجابة في الأمم المتحدة بأسرها للتصدي بفعالية للتحديات التي يفرضها عصرنا. ونشاط الأمين العام الأمل في أن تبقى المنظمة أداة حيوية وفعالة للتعاون الدولي في السنوات والعقود المقبلة.

بعدما أدليت بهذه التعليقات العامة كمقدمة لكلامي، أود أن أدلي بعدد من الملاحظات عن بعض جوانب أعمال المنظمة، لا سيما في ضوء عملية الإصلاح التي ما زالت جارية. لكنني أود أن أشدد على أننا لما كنا قد بيئنا بالتفصيل آراءنا بشأن مختلف العناصر المتعلقة باقتراحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام في سياق المداولات الجارية بشأن الإصلاح في إطار المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية للجمعية العامة، فإن عرضنا هنا سيقصر على بعض المجالات المختارة.

أولا، ألتحق إلى نزع السلاح. إننا نعتقد أن نزع السلاح، باعتباره أولوية تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة، ينبغي أن يحافظ على أهميته وصلته بالسلم والأمن الدوليين. ونتفق مع الأمين العام على أنه أحرز في العام الماضي تقدم كبير في ميدان نزع السلاح وتنظيم التسليح عن طريق إبرام معاهدات متعددة الأطراف، لا سيما عن طريق مؤتمر نزع السلاح. مع ذلك، لا تتشاطر التفاؤل إزاء أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن ذات طبيعة شاملة، ما لم يصبح نزع السلاح النووي حقيقة واقعة. علاوة على ذلك، فإن حتمية نزع السلاح النووي ينبغي ألا تحجبها في أي ظرف من الظروف المفاوضات والمداولات الجارية بشأن الأسلحة التقليدية. وبناء عليه، يحدونا أمل وطميد في أن تعطى الأولويات التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ما تستحقه من نظر واهتمام وذلك في سياق عملية الأمم المتحدة لإصلاح آلية نزع السلاح وإعادة هيكلتها.

أما الموضوع الثاني الذي سأتناوله فيتعلق بحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي رأينا، ينبغي للجمعية العامة، بوصفها المحفل الوحيد العالمي حقا، أن تمارس دورها الفائق الأهمية في تحديد الأهداف والمعايير بالإضافة إلى وضع الطرائق والمبادئ التوجيهية اللازمة لأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وبالمثل، فإن أي مقترحات أو تدابير لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام ينبغي أن تعامل نفس المعاملة.

الرساميل الخاصة لا تزال انتقائية، والوعود بتقديم مساعدات إنمائية رسمية لم تتحقق. وإن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أصبحت المصدر الذي يعوّل عليه أيما تعويل. ولا يزال يتعين على الأمم المتحدة أن تجد حلولاً مرضية لمسألة التمويل. ويحدونا الأمل، إذن، في أن تولي الأمم المتحدة في المستقبل هذا الأمر الأولوية التي يستحقها.

وإجمالاً، أكد لنا هذا التقرير الأول للأمين العام الجديد أن المنظمة في أيد كفاءة. ونحن نشاطره تفاؤله الحذر، ومستعدون للعمل معه على جعل الأمم المتحدة قادرة على خدمة دولها الأعضاء على نحو أفضل.

السيد تخت - رافنتشي (جمهورية إيران الإسلامية)  
(ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، اسمحو لي أن أعرب بالنيابة عن وفد جمهورية إيران الإسلامية عن امتناننا للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/51/1. ونحن نجد أن التقرير زاخر بالمعلومات وتحليلي ومفيد.

يلقي الأمين العام في مقدمة التقرير نظرة شاملة على أهم تغييرين عملا على تشكيل الشؤون العالمية في سياق العقد الماضي وما زالت معالمهما تتكشف، وهما انهيار العالم القائم على قطبين، وبروز العمليتين التوأم العولمة والتحرر، باعتبارهما العاملين الأساسيين للغاية. والمهم أيضا أن التقرير يتناول النتائج البعيدة الأثر التي تسفر عن التحولات الجارية والمتغيرات الحاصلة أيضا، لا سيما في العالم النامي، والتحديات الإضافية التي يتعين أن يواجهها.

ونحن نتفق مع الأهداف العامة التي سردت في الفقرة ٢ من التقرير، ونعتقد أن المجتمع الدولي بأسره ينبغي أن يسعى إلى احلال سلام أكثر توطيدا وأكثر قدرة على التنبؤ به، وتحقيق رفاه اقتصادي أكبر، وإقامة العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. علاوة على ذلك، نتفق مع الرأي القائل إن فرادى الدول تكاد لا تستطيع وحدها تحقيق هذه الأهداف النبيلة، ونعترف إذن باستصواب بذل الجهود الجماعية على الصعيد العالمي وبحتميتها أيضا، وهي الجهود المجسدة على أفضل وجه في عصرنا في هيئة الأمم المتحدة.

وبناء على معرفتنا بمدى التغيرات التي أشرت إليها للتو، فضلا عن حتمية الإصلاح والتكيف، نتمنى للأمين

المستدامة بما يضر بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتوازن الشامل للتنمية يشكل مؤشرا سلبيا آخر في هذا الصدد. ونحن لا نزال نعتقد أن التنمية الشاملة للجنوب شرط مسبق للسلام والأمن على المستوى العالمي وتستحق أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأكمله، بما في ذلك بشكل خاص الأمم المتحدة.

إن دور المنظمة الذي لا يوجد له منافس في ميدان التنمية، سواء كان تحليليا أو قياسيا أو تشغيليا، وفي الإسهام في تهيئة محيط دولي مؤات للتنمية، لا يحتاج إلى توكيد. ولا حاجة أيضا إلى إقناع الأمين العام بمحورية التنمية في عمل المنظمة بشكل عام. ما تبقى هو اشتراك الأمم المتحدة النشط في عملية التنمية وذلك، في جملة أمور، من خلال التنفيذ الكامل والسريع لخطة للتنمية.

في الختام، اسمحو لي أن أضيف أن التحدي الكبير في عصرنا هذا يكمن في قدرتنا على طرق ملامح العصر الجديد غير المطروقة. وجميع البلدان، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، متقدمة النمو أو نامية، تواجه هذا التحدي، وإن كان بدرجات متفاوتة وبطرق وميادين مختلفة. وهذا التحدي الكبير، علاوة على ذلك، لا يواجه فرادى البلدان فحسب وإنما المجتمع الدولي بأسره. وما من خيار لدينا سوى مواجهة هذا التحدي والمضي قدما. وأضيف مجازا أنه ما من خيار لنا سوى التعاون والسعي بصورة مشتركة من أجل حسم المشاكل المشتركة للإنسانية.

السيدة سنها (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بياني بتهنئتمكم، سيدي الرئيس، على المهارة التي تديرون بها أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أحيي الأمين العام على جودة تقريره عن أعمال المنظمة، الذي ناقشه اليوم. لقد حدد الأمين العام نغمة مناقشاتنا بالإيجاز والوضوح الجديرين بالإعجاب لتغطيته الشاملة للتحديات الراهنة التي تواجه الأمم المتحدة.

لقد قال الأمين العام إننا نعيش في عصر إعادة ترتيب الأوضاع. وفي الواقع، تعمل قوى كبيرة حاليا على إعادة تشكيل العالم، ولكننا لا نريد أن تكون عملية العولمة بدون ضابط، ولا نرحب بالعودة إلى الفوضى الدولية التي سبقت إنشاء الأمم المتحدة أو الانحياز والمواجهة بين الكتل التي أفسدت العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة. ولهذا السبب، وخاصة في عصر إعادة ترتيب الأوضاع، تظل مبادئ ومُثل عدم الانحياز بالغة الأهمية. ولهذا

وبعد دراستنا المستفيضة لتحليل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وصعوباتها المحددة، نرى أن نجاح عمليات حفظ السلام في المستقبل يتوقف على التعاون المتعدد الأطراف الحقيقي والامتثال لمبادئ القانون الدولي، وخاصة أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي أن تكون أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع التي تضطلع بها الأمم المتحدة متسقة أيضا مع الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأطراف المعنية.

أنتقل إلى الموضوع التالي، واسمحوا لي أن أكرر تأكيد الأمين العام على أهمية مسألة حقوق الإنسان. إن الحملة المشتركة للمجتمع العالمي لتعريف حقوق الإنسان والنهوض بها وحمايتها في جميع أرجاء العالم تمثل إنجازا كبيرا للإنسانية عموما ويلزم أن تكون موضع اعتزاز من قبل الجميع؛ ولكن ينبغي عدم التقليل نظريا من شأن ضرورة اتباع نهج متوازن إزاء جميع جوانب حقوق الإنسان، سواء منها المدنية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو إغفال هذه الضرورة عمليا. ونحن نضم صوتنا للأمين العام في الترحيب بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الجديدة، ونتمنى لها كل النجاح في هذا المجال الحساس جدا للاهتمام الكلي والتعاون الدولي، والذي يتعين فيه إيلاء الاهتمام والاعتبار للخصوصيات المحددة لكل المجتمعات.

والموضوع الأخير الذي سأتناوله يتعلق بالتنمية، التي ينبغي في رأينا اعتبارها المسألة الأكثر اتساما بالمحورية والشمولية والقطاعية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وإن الآثار والعواقب الخطيرة للتحويلات الأساسية التي وقعت مؤخرا في الشؤون العالمية، خاصة تلك المتصلة بالعمليتين التوأم التحرير والعولمة، تبرز من جديد حتمية التنمية بمعناها الأوسع للقطاع الأكبر من المجتمع العالمي. وعلى الرغم من هذه الأهمية، التي تتجلى بقدر كبير أيضا في تقرير الأمين العام، ثمة عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق يلزم تناولها ومعالجتها على النحو الواجب على مستوى المنظمة.

إن الابتعاد الهادئ والملحوظ، وإن كان يتم بصورة تدريجية، عن التعددية من جانب العالم المتقدم النمو يندرج في هذا المجال. فالانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، المقترن باعتماد متزايد في الوقت ذاته على الاستثمار الأجنبي الثنائي والمباشر، يعطي مؤشرا أكيدا على هذه العملية الضارة. والتأكيد غير الصحيح على قلة من الجوانب البيئية البحتة للتنمية

خلافاتها الخطيرة. وربما نشأت المشاكل بسبب عدم إيلاء الاعتبار الكافي من جانب مجلس الأمن أو الأمانة العامة للأثار المترتبة على حفظ السلام بقوة العضلات الذي اعتمد لفترة قصيرة في أوائل التسعينات، عندما طرح كترياق تقريبا بشتى المناطق المضطربة. وطراً انخفاض حاد منذ نصف العقد؛ فقد ذكر الأمين العام أنه كان في عام ١٩٩٥ ما يزيد على ٦٧٠٠٠ من أصحاب الخوذ الزرق يشتركون في عمليات حفظ السلام؛ وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، انخفض العدد إلى ١٨٠٠٠. هل هذا يعني أن العالم أصبح مكاناً أكثر أمناً وأكثر سلماً؟ لا أعتقد ذلك.

وإن ما نراه هو تناقص في دور الأمم المتحدة في حفظ السلام، وتطوير لمفاهيم مثل حفظ السلام أو إنفاذ السلام بالوساطة عن طريق تحالفات الراغبين؛ بل يجري التفكير في آليات أكثر ابتكاراً، تشمل ما يمكن أن يوصف تقريبا بإعطاء الأمم المتحدة حفظ السلام كامتياز تجاري للذين يستطيعون الاستجابة بشكل أسرع. هذه وغيرها من ترتيبات الحالة الخاصة قد تكون ملائمة، ولكنها قد تكون مدفوعة أيضاً باعتبارات غير الالتزام بالسلام. وعلينا أن نتساءل عما إذا كانت هذه أفضل الوسائل لحفظ السلم والأمن الدوليين وتحسين دور الأمم المتحدة في الأمن الجماعي، أم أنها في الواقع لتحقيق الوفورات في التكاليف. وهذه أسئلة تثار في عمل الأمانة العامة مثلما تثيرها اتجاهات في حفظ السلام، وهي أسئلة تحتاج إلى إيجاد الإجابات عليها.

ونرحب باهتمام الأمين العام بالتهديدات عبر الوطنية الجديدة المتمثلة في الجريمة الدولية، والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال والإرهاب، ونشني بحرارة على تصميمه على توظيف الأمم المتحدة لمكافحتها. غير أننا نلاحظ مع خيبة الأمل، أنه إلى جانب تجميع شتى المهام في مكتب واحد، اقترحت إضافة منصبين فقط من الفئة الفنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتصلة بالإرهاب. هذه الإجراءات الرمزية تنطوي على خطر عندما يكون التحدي الحقيقي إلى هذا الحد وقويا وواسع الانتشار. ونحن نشجع الأمانة العامة أن تخصص الموارد التي تحتاجها لمواجهة هذه التحديات العالمية بشكل فعال، وأن تطلب المزيد من الدعم المشترك بين الحكومات إذا لم تكن تلك الموارد كافية.

لقد اطلعنا باهتمام على تحليل الأمين العام للسياناريو الاقتصادي العالمي ونشاطه تقييمه للتحديات

السبب أيضا نعتقد أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل تعزيز الأمم المتحدة وجعلها تقوم بوظائفها بطريقة أكثر ديمقراطية وتمثيلية، وضمان أن تتمكن، من خلالها، من تسخير القوى والطاقات المحررة بانتهاء الحرب الباردة والتقدم العنيد للعولمة من أجل المنفعة المشتركة.

والأمم المتحدة هي وحدها القادرة على تطوير وتحديد وتعزيز جدول أعمال عالمي شامل ومتجاوب يتصدى لتحديات القرن القادم. والأمانة العامة تضطلع بالطبع بدور حساس. فمن ناحية، يتعين عليها، بقيادة الأمين العام القديرة، أن تعبر في عملها بأمانة عن الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء وإحالتها إليها من خلال الولايات الحكومية الدولية؛ ومن ناحية أخرى، نتحمل نحن مسؤولية إعطاء الأمانة العامة الموارد اللازمة للقيام بالعمل الذي نعهد به إليها.

ونحن نتفق مع كثير مما ورد في استعراض الأمين العام للتطورات الراهنة، والتي وصفها بأنها ملامح العصر الجديد. وما وجدناه غائبا، وهذا ما يدعو إلى الدهشة إلى حد ما، هو الإشارة إلى الحاجة الحتمية والحرجة لسعي المجتمع العالمي إلى بلوغ هدف نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به جميع الدول الأعضاء، بالإلحاحية التي يستحقها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن العالم نفسه لا يمكن أن يكون بأمان. ولذلك، نأسف أن موضوع نزع السلاح النووي وصل هذا العام إلى مأزق في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعد أن حققت حكرا أديا على الأسلحة النووية، من خلال التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تبنت معاهدات عدم الانتشار بوصفها تدابير لنزع السلاح، معرقة التقدم صوب نزع سلاح نووي حقيقي. ونحن نعتقد أنه وفقا لمبادئ وأولويات الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الأولى عن النهوض بنزع السلاح النووي.

لقد قامت الأمم المتحدة عبر السنوات بتطوير مجموعة من الأنشطة التي تعزز صون السلم والأمن الدوليين. فحفظ السلام لا ذكر له في ميثاق الأمم المتحدة، ولكنه أصبح مرادفا تقريبا للأمم المتحدة في خيال عامة الناس. وحققت الأمم المتحدة أكبر نجاحاتها في حفظ السلام، ولكنه في السنوات الأخيرة كان من أكثر أوجه

توفير الموارد للاستثمارات في القطاعين الاجتماعي والبيئي وللقضاء على الفقر. والمناقشات الجارية عن مقترحات الأمين العام للإصلاح ينبغي أن تقود إلى اتخاذ قرارات تعزز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والإنمائي، وتضمن أن أي تقسيم للعمل الدولي لا يقصره فقط على القطاع الاجتماعي، ولا يرجح جانب الميزان كلية نحو وظائفه المعيارية. ونحن في حاجة إلى ضمان دور للأمم المتحدة في تيسير النمو والتنمية والرخاء الذي تتقاسمه الأمم المتحدة بشكل منصف. ولذلك يتحتم أن تصبح التنمية والنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر، الأولويات عبر القطاعية الأساسية في جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

وبالتالي فإن للأمم المتحدة طائفة واسعة من المسؤوليات وهي تقترب من الألفية. ونحن نرحب باهتمام الأمين العام بعملية الإصلاح. وللهند، كما قال رئيس وزرائنا أثناء المناقشة العامة، مصلحة حيوية في أمم متحدة تعمل باستمرار على أن تجعل نفسها أكثر استجابة إلى احتياجات الدول الأعضاء فيها، وعلى إعداد نفسها لخدمتهم على نحو أفضل. وسندعم كل المبادرات التي تساعد الأمم المتحدة على التكيف مع بيئة سريعة التغيير، ومع الولايات التي يوكلها إليها المجتمع الدولي.

وإزاء هذه المعايير، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت لعملية الإصلاح حتى الآن الآثار التي توقعناها. وعلى سبيل المثال، من المستغرب تماما أن يضطر رئيس محكمة العدل الدولية أن يشتكي إلى اللجنة السادسة في هذه الدورة للجمعية العامة من أن المحكمة، وهي تواجه أضخم حجم من العمل في تاريخها، تجد نفسها مقيدة بصورة قاسية لأن الأمم المتحدة لم تعطها الموارد التي تحتاجها. كما ليس من المرغوب فيه أبدا، لا من جانب الدول الأعضاء ولا من جانب الأمانة العامة التي تخدمهم، أن يتأخر عمل لجان الجمعية العامة بسبب تأخر الوثائق.

ومن الواضح أن تخفيض التكاليف لم يجعل الأمم المتحدة دائما أكثر فعالية. وإذا كنا نريد من الأمم المتحدة أن تكون أكثر نشاطا بالنيابة عنا، فيجب أن نوفر لها الإمكانيات التي تحتاجها. وإن الشروع في معالجة القوى الجبارة والمعقدة التي تدعو إلى القيام بعمل عالمي، مع وجود الأمم المتحدة في أزمة مالية، ليس أفضل الطرق للنهوض بمصالحنا الجماعية. ويجب على الدول الأعضاء أن تظهر الإرادة السياسية لتسديد كل اشتراكاتها للأمم المتحدة كاملة وفي الوقت اللازم، وأن تدفع، في إطار

والمخاطر المتمثلة في العولمة وتحرير الاقتصاد. والانتعاش الذي تحقق في التسعينات يمكن أن يكون أكثر استدامة، لأنه يستند على تحقيق معدلات نمو أعلى في البلدان النامية، قد تستمر على نحو حسن، ويستند على انتعاش الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولكن، بالرغم من أن البلدان النامية تزداد أهميتها للنمو العالمي، لم تنعكس هذه الأهمية المتزايدة في تعزيز مشاركتها في وضع القواعد وعمليات صنع القرار. وكما لاحظ الأمين العام أيضا في موضع آخر، أن القوى عبر الوطنية التي تحفز التغييرات العالمية، وعلى وجه الخصوص الاستثمار والتمويل المتسمين بالحركة، تضعف قدرة الحكومات الوطنية على التأثير في النتائج الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل في كثير من الأحيان الوفاء بالالتزامات الوطنية السياسية، ناهيك عن القدرة على التأثير في الاتجاهات العالمية، خارج نطاق سيطرة النواب الوطنيين المنتخبين.

وفي ذات الوقت لا تزال معظم البلدان النامية تواجه مشاكل الفقر، وانعدام البنى الأساسية الكافية، والافتقار إلى تنمية الموارد البشرية، وأوجه القصور التكنولوجي. ومن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة مؤخرا صياغة توافق في الآراء على الصعيد العالمي في مجالات معينة تمثل شاغلا عالميا وتتسم بالأولوية، بفضل سلسلة المؤتمرات العالمية التي انعقدت مؤخرا. إلا أن إدارة الموارد الطبيعية والمستوطنات البشرية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والدعم المطلوب للبرامج المتوخاة لتخفيف حدة الفقر، وإصلاح الإعاقات الحادة القائمة على التفرقة بين الجنسين، وتوفير الحماية الاجتماعية، وزيادة فرص العمل وتنمية المهارات، والتحسينات المطلوبة في الإدارة العامة وأسلوب الحكم وكلها أولويات حددها المجتمع الدولي -- هي أنشطة تقتضي توفر موارد عامة تنفقها هيئات عامة. والسؤال الأساسي الذي ينبغي أن نطرحه هو ما إذا كانت هذه الأولويات المحددة عالميا تقع على نحو صرف في نطاق العمل الإصلاحي الوطني أم أن هناك دورا أكبر للتعاون الدولي في تعبئة الإرادة السياسية اللازمة والموارد الخارجية، يكمل على نحو متناسب الجهود الكبيرة المستمرة التي تبذلها البلدان النامية عن طريق مبادراتها الخاصة على الصعيد الوطني.

ونحن في حاجة إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن دور الأمم المتحدة في أن تيسر على نحو فعال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مفضية إلى النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما في البلدان النامية، لضمان

فرصة سياسية وإعلامية هامة لدى افتتاح المناقشة العامة للدورة، ليقدم شفويا تقريره عن "حالة الأمم المتحدة".

ويستهدف هذا التقرير السنوي إعلامنا وحفز الجمعية العامة على العمل، كما هو شأن تقارير الهيئات الرئيسية الأخرى للجمعية. إلا أن تقرير هذا العام عن أعمال المنظمة، وهو الأول لهذا الأمين العام بعد تقلده منصبه، يحملنا أيضا على التأمل في الاتجاه الذي تسير فيه المنظمة. فالتقرير يدرس ملامح عصرنا، والطرق الأفضل لإدارة التغيير والخطوات المحتملة في المستقبل. ووفد الولايات المتحدة يتقبل هذه الفرصة، خاصة وأن التقرير يفترض أنه

"ينبغي للمنظمة، وهي تسير قَدَمَا، أن تتعلم كيف تستعمل بشكل أفضل كثيرا من ذي قبل المصدر الرئيسي الكامن لقوتها المؤسسية، ألا وهو ما يوجد بداخلها من أوجه تكامل وتضافر عديدة".  
(A/52/1، الفقرة ٣)

وملامح عصرنا الجديد متنوعة جدا بحيث يصعب وصفها هنا. ولكن دعنا ببساطة نتفق مع التقرير بأن القوى الأساسية التي تصنع التحولات في العالم تشير إلى الحاجة إلى منظمة حكومية دولية تكون أداة حيوية وفعالة للتعاون الدولي.

وفي سياق الدفاع خلال العام المنصرم عن جعل المنظمة أكثر استدامة وأكثر استقرارا، استحوذت هشاشة الوضع المالي للمنظمة على الدول الأعضاء وعلى الأمين العام. وباعتراف الجميع، تشاطر وفد بلادي الضغوط التي مورست من مبنى برلماننا بشأن هذه النقطة. بيد أن العديد من الدول الأعضاء شعر أيضا بهذه الضغوط على نحو انفرادي. وكنا جميعا ندافع عن توفير وسائل مادية لخدمة الأنشطة المفيدة. والحل الذي يطرحه وفد بلادي هو أن التكييفات الإضافية التي يضطلع بها لصالح دعم مالي أقل اعتمادا على أية دولة واحدة بعينها ضرورية من أجل الصحة العامة للمنظمة.

وإن قدرة وفد بلادي على المشاركة بقدر أكبر من الثقة وبحسن النية من جانب الزملاء هنا تحتاج إلى تحسين، كما هو حال المنظمة التي تحتاج إلى المبالغ المستحقة الكافية للوفاء بعملها. وإننا نرجو من الجمعية أن توافق أثناء دورتها العادية على تكييف جدول الأنصبه

الترشيح المالي، بمقدار ما تحتاجه الأمم المتحدة لأداء ولاياتها.

وتطرق الأمين العام في تقريره إلى ضرورة أن تشرك الأمم المتحدة المجتمع المدني في عملها. ونحن نؤيد ذلك، إلا أنه ينبغي إدخال المزيد من الانضباط والمسؤولية إلى شروط التفاعل مع هذا المجتمع المدني المتعاضم. وقد شهدنا مؤخرا أحد الصناعيين يتعهد للأمم المتحدة بتقديم تبرع سخّي على نحو فائق للعادة، يقارب ١٠ في المائة من ميزانيتها العادية. وبالرغم من أن هذه المساهمات يمكن قطعاً أن تكمل موارد الأمم المتحدة، نحتاج إلى أن ندرس بعناية تامة الآثار المترتبة على طريقة عمل الأمم المتحدة إذا كان التمويل المقدم من مصادر لا تخضع للسيطرة المشتركة بين الحكومات يؤثر على الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. وهذا التمويل للأمم المتحدة لا يمكن أن يكون بديلا للدم المالي من قبل الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

وأخيرا، لكي تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية يجب أيضا أن تكون ذات طابع تمثيلي وديمقراطي بقدر أكبر في عملها. وستزداد شرعية مجلس الأمن عندما يتم تمثيل البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة في عضوية الأمم المتحدة، بطريقة منصفة في فئة العضوية الدائمة. والجمعية العامة، وهي الهيئة ذات الطابع الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، يجب أن تمنح حياة جديدة وأن تنفث تلك الحياة في الهيئات الأخرى من المنظومة. وينبغي أن يعبر جدول أعمال المنظمة وأولوياتها عن الاحتياجات المحسوسة للكثيرين.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لأننا جميعنا شعرنا بأننا سنستفيد منها. وتلك الرؤية العالمية ينبغي أن تستمر في توجيه عمل الأمم المتحدة.

السيد غاريني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم وفد الولايات المتحدة صباح اليوم. اسمي فرانك غاريني، وأنا عضو في وفد الولايات المتحدة أمثله لدى الجمعية العامة، وتشرفت أيضا بالعمل نائبا في الكونغرس في مجلس نواب الولايات المتحدة في واشنطن لمدة ١٤ عاما.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة هو خطابه السنوي للدول الأعضاء، وبالتالي، لجميع القوى المؤثرة في المنظمة. ولقد تأثرنا لأن الأمين العام استخدم للمرة الأولى

سلطة الأمين العام تخلق واقعا مما كان في السابق يمثل آمالنا بالنسبة لهذه التجربة النبيلة، أي الأمم المتحدة. وإن استخدام الأمين العام لمجلس استشاري لأول مرة، يدل على أن أقوى مورد للأمم المتحدة إنما يتمثل في رغبتها في احترام إمكاناتها الكامنة. وينبغي لنا أن نستغل ممارساتها المفيدة وأن نتجاوز الممارسات التي انتفت أغراضها، وأن نعمل على صقل عملية إرسال واستلام رسائل أوضح في مجال تعزيز الولايات التي أنشأتها جميع الدول الأعضاء.

هذه الجمعية تحفل بالأولويات التي حددتها الجولة الأخيرة من المؤتمرات العالمية، وبخاصة في مجالات سلامة الحكم، وحقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية، والتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة، وعمليات التنمية، والدبلوماسية الوقائية، والتسوية السلمية للمنازعات ونزع السلاح، فضلا عن العمل الإنساني وصون السلم وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع. وإننا نتدبر أنفسنا مع هذه الأولويات فيما نجدده مقررًا بين سطور كل صفحة من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

وسأعقّب بإيجاز على بعض الفقرات الواردة في التقرير. إن دمج مركز حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان سيعزز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيجعل حقوق الإنسان وبحق أيضا ذات أهمية رئيسية في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان تعزيز الممارسات الديمقراطية وكذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإننا نؤيد الجمع بين الأنشطة الإنمائية في مجموعة إنمائية للأمم المتحدة برئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن تكون أولويتها تعزيز التنسيق على مستوى الميدان. فتوحيد المقر والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى كفاءة أكبر، وبالتالي إلى تحرير المزيد من الموارد للبرامج الإنمائية. ويتطلب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية المزيد من الصقل لتبسيط العمليات وزيادة الكفاءة أيضا. وإن الدمج المنجز لثلاث إدارات في الأمانة العامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة من شأنه أن يعزز الفعالية ويخفض النفقات الإدارية.

لقد أنشأ الأمين العام إدارة لشؤون نزع السلاح. ولئن كنا نشيد باهتمامه بهذه المشكلة الخطيرة، فإن من الأهمية بمكان أن تمارس الأمم المتحدة ضبط النفس في

المقررة لكل من الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلم بطرائق من شأنها استعادة هذه المشاركة في المضي قُدما في تنفيذ ولايات الجمعية المتفق عليها.

ومن شأن تنقيح جداول الأنصبة المقرر أن يمثل أيضا وسيلة واضحة لإدارة التغيير. وينص التقرير على أنه خلال فترة التسعينات كلها

"واظبت جميع أجزاء الأمم المتحدة على تكييف استراتيجياتها وبرامجها لمواجهة البيئة الدولية الجديدة التي لم تستقر بعد على حال". (المرجع السابق، الفقرة ٢١)

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الإصلاح ليس حدثا منفصلا، بل عملية متواصلة. إنه عملية تستهدف إدارة التغيير بصورة استراتيجية في عالمنا. ويتحقق النجاح للإصلاح عندما تتوفر للدول الأعضاء وللأمين العام القدرة على التصرف بشأن التغيير بدلا من التصرف كرد فعل له.

إن تحدي الإصلاح بعث الحيوية في عمل المنظمة، إذ تجاوز مجرد إدارة الموارد إلى إدماج الإدارة الاستراتيجية باسم أولويات الخطة متوسطة الأجل: وتمثل الأولويات في السلم والأمن الدوليين؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة؛ وتنمية أفريقيا؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتنسيق جهود المساعدة الإنسانية؛ والنهوض بالعدالة والقانون الدولي؛ ونزع السلاح؛ ومكافحة المخدرات؛ ومنع الجريمة؛ ومكافحة الإرهاب الدولي.

ونحن نلاحظ تحسينات في شكل وهيكل التقرير بالمقارنة مع السنوات السابقة. وهذا مثال واحد يشير إلى تحسن إدارة الموارد الموضوعية تحت تصرف الأمين العام بصفته المسؤول الإداري الأعلى. وطوال ٥٢ عاما أوكلت الدول الأعضاء أيضا إلى الأمم المتحدة مهمة تحقيق آمالها ومثلها بقيام عالم أفضل ينعم بالسلم.

ماذا حققت الأمم المتحدة في العام الماضي؟

في ضوء الاهتمام السياسي الكبير الذي برز طوال العام، وبخاصة أثناء المناقشة العامة، فإننا نحث الزملاء على أن يحيطوا علما بالتحسينات التي طرأت على أداء الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن ينهض بأهداف الميثاق على نحو أكثر فعالية. فالأفكار الجديدة التي نفذت تحت

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تتيح لنا مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة إحدى الفرص القليلة التي تتاح لنا لإلقاء نظرة شاملة على أعمالنا كلها بدلا من أجزاء معينة منها. إن شكل الأمم المتحدة ترسمه حقائق الواقع السياسي في العالم. والواقع أن الأمم المتحدة تمثل، إلى حد كبير، مرآة تعكس هذه التطورات، بينما تعمل في بعض الأحيان على الأقل كعامل حفاز على التغييرات الإيجابية. والأمم المتحدة في أفضل صورها أداة نوافق على استخدامها للتصدي للتحديات التي يزداد عددها والتي لا يمكن لأحد منا أن يواجهها بمفرده.

ولهذا، ليس من المستغرب أن تجد المنظمة نفسها في مرحلة انتقالية. والنظام العالمي الثنائي القطب انتهى قبل أعوام قليلة فقط. وقد شهدنا منذ ذلك الحين بدايات تطور نظام متعدد الأقطاب لا يمكننا الآن أن نتبين شكله النهائي. وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره، فإن هذا الانتقال يتميز باتجاهات تبدو متناقضة صوب التكامل والتفتت. ومناقشاتنا حول مسائل هامة عديدة توضح هذه التناقضات بجلاء، كما توضح علامة نموذجية أخرى من علامات التغير، وهي الانقسام بين السياسات التي تتطلع إلى المستقبل والسياسات التي تتجه إلى السوراء. ويعلمنا التاريخ أن التغير الأساسي لا يمكن ولن يمكن وقفه بالتشبث بالماضي. وإذا أردنا أن ننتفع بهذه الفرصة الفريدة، فعلينا أن نحتضن التغيير ونرسم معالمه.

في العام الماضي، عندما تكلمنا حول هذا البند من جدول الأعمال، أعربنا عن أملنا في أن نتمكن من إكمال عملية إصلاح مجدية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧. لكن مما يؤسف له أن التقدم بطيء وغير مرض إلى حد ما. وقد قدم لنا الأمين العام مجموعة متوازنة وكبيرة من التدابير والتوصيات في شهر تموز/يوليه تتصدى بجرأة للتحديات التي نواجهها. والآن أصبحت مسؤوليتنا، كدول أعضاء، أن نضطلع بدورنا إذا كان لنا أن نوفي بالتعهد الذي قطعته رؤساء الدول والحكومات لجعل هذه المنظمة صالحة للقرن الحادي والعشرين. ونأمل في أن يختتم قريبا جدا العمل المكثف، الذي جرى في الجلسات غير الرسمية للجمعية العامة طوال الأسابيع القليلة الماضية، بإشارة واضحة إلى أننا الدول الأعضاء، جادون بشأن تعزيز الأمم المتحدة.

الميزانية، ولذا فإننا سنعمل على ضمان أن لا يكون عمل الإدارة الجديدة تكرارا للأعمال الجارية أو تدخلا فيها.

وإدارة الشؤون الإنسانية لم تكن فعالة في إيصال المساعدة الإنسانية. وكان الأمين العام حكيما عندما ألغاهما ونقل مهامها الرئيسية إلى المكتب الجديد لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي سيضطلع، علاوة على ذلك، بدور تنسيقي ضروري جدا. وسيقوم هذا المكتب بإجراء تقييم لحالة ما والتركيز على تنسيق استجابة مناسبة لها بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وجميعها تتناول الأنشطة التشغيلية الضرورية. وهذا ينبغي أن يؤدي إلى استجابة أكثر سرعة وفعالية.

ويسترعي تقرير الأمين العام الانتباه إلى الخطوات المقبلة. وهذا المنتدى أي الجمعية العامة، أصبح معروفا عالميا بكونه المحفل الذي تقصده الوفود لكي ترى وتُرى، ولكي تسمع وتُسمع، ومثله مثل اختراع عمره ٥٢ عاما، أي شبكة انترنت، فإنه يتطور بصورة متزايدة ليصبح محفلا عالميا لإجراء حديث حافل وممتع على مستوى العالم. والمحفلان كلاهما يعززان المصالح الفردية والمشاركة. وكمثال توضيحي، كرست وزيرة خارجية الولايات المتحدة، لدى افتتاح دورة الجمعية العامة هذه، مدة أسبوعين لم يسبق لها مثيل لإجراء محادثات فعّالة وكثيرة في الأمم المتحدة مع الزعماء والوزراء الأجانب من جميع أنحاء العالم. ونقلت الصحف هنا أبناء نجاحها كطريقة مبتكرة لزيادة الانتفاع من موارد سياستنا الخارجية.

ولدى الجمعية العامة الفرصة لأن تصبح شبكة "إنترنت" للعالم، تحيا وتتنفس. وينبغي لنا أن نفكر في معنى ذلك بالنسبة لمستقبل المنظمة. ويجب علينا أيضا أن ننظر في تحسين الطرق التي نضطلع بها بعملنا وأن نستكشف القدرات المعززة لمواصلة التقريب بين دولنا الأعضاء مع الاسترشاد بكل أولوياتنا. ومرة أخرى، هناك دور يؤديه الإصلاح، وهو تزويد هذه الآلية بأفضل ما يتوفر من الأجهزة اللازمة والتقنيين المختصين لتحقيق إمكاناتها المتنامية بوصفها محفلا حكوميا دوليا وعمليا تتزايد فعاليته.

لقد قرأنا تقرير الأمين العام الذي يطالب بنماذج جديدة للتعاون. ونتطلع إلى الاستفادة بصورة أفضل من إمكانات الأمم المتحدة الدفينة بالنيابة عن ولايات كل دولها الأعضاء.



ونؤمن إيماننا راسخا بأن الإصلاح ضروري في حد ذاته. وأعلم أن كثيرا من الوفود في هذه القاعة تشاطرنا هذا الرأي من ناحية المبدأ، إلا أن لديها تحفظات قوية إزاء إصلاح المنظمة في حالة مالية صعبة ليس لها ما يبررها. فهناك مبالغ كبيرة محتجزة، مما يتعارض مع الواجبات التي اعتمدت بتوافق الآراء. وفي غياب أي ضمان بكفالة المستقبل المالي للأمم المتحدة حتى من خلال توافق الآراء حول الإصلاح المتعمق، فإنه ليس من الصعب الاقتناع بهذا الرأي. هذه المنظمة ليست ملك بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان. وقد آن الأوان لنواجه جميعا حقائق الواقع التي ترسم شكل تعاوننا. ولكي نحرز تقدما مجديا، نحتاج إلى الدعم على أوسع نطاق ممكن داخل هذه القاعة، وكذلك في حسابات المنظمة في المصارف.

لقد ذكر الأمين العام مرارا وتكرارا أن الإصلاح عملية وليس حدثا. وإن كنا لا نستطيع إتاحة البداية الحسنة لهذه العملية خلال الأسابيع القليلة القادمة، فقد تتحول إلى لا حدث. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير لذلك.

السيد ماظي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. فكما قال الكثيرون صباح اليوم، يستحق التقرير المطروح علينا أحر الترحيب، سواء من حيث الشكل أو المحتوى. ونتشاطر الالتزام القوي الذي أعرب عنه الأمين العام في التقرير بالإصلاح الأساسي، وليس الجزئي، للأمم المتحدة؛ وبتطوير الدور الجوهري للمنظمة في مجالات السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة؛ وبتنظيم هيكل المنظمة في إطار هذه المهام الأساسية. وأود أن أضيف أننا نؤيد تأييدا قويا التعليقات التي أدلى بها الآن الممثل الدائم للنمسا بشأن إصلاح هذه المنظمة. ونحن بدورنا متأكدون، من أن تقرير الأمين العام المطروح علينا سيؤثر على أعمالنا في كل هذه المجالات، بما فيها الإصلاح، نحو الأفضل.

ويود الوفد البريطاني أن يشي أيضا على الأمين العام للشكل الذي وضع فيه التقرير وطريقة تقديمه. فهذا تماما هو التقرير الوجيه الأكثر تطلعا إلى المستقبل الذي كان يأمل رؤيته الفريق العامل المعني بتدعيم الأمم المتحدة. وقرار الأمين العام بعرض القرار في جلسة عامة قبل بدء المناقشة العامة فوراً كان خطوة جسورة ومبتكرة أضفت تركيزاً أعمق وصورة أرقى على المناقشة التي تلت ذلك بين وزرائنا. وهذه الخطوة والخطوات التي

والنمسا، بوصفها مؤازرة تقليدية مخلصه للأمم المتحدة، لا يمكنها أن تواصل رؤية منظمنا وهي تقع فريسة للتهميش المتزايد. وإذا وصلنا معارضة الإصلاح لمجرد الرغبة في الاعتراض أو خوفاً من المجهول، فإننا نخاطر مخاطرة حقيقية بتجريد الأمم المتحدة من أهميتها. ويتحسر الكثيرون على الإهمال الذي يبديه الرأي العام تجاه شؤون الأمم المتحدة. ونحن نطالب باستراتيجيات جديدة لكي نقتنع وسائل الإعلام بطريقة أفضل بأهميتنا. ولكن إذا تمسكنا بإهدار وقتنا في الخلاف حول تغييرات طفيفة في الصيغ، فلن يكون لدينا في القريب العاجل ما نقتنع به أحداً. وإن لم نحافظ على المنظمة بوصفها طرفاً قادراً على أداء دوره، فستصبح المنظمة متفرجاً. وإن أهميتها أكبر من السماح لذلك بأن يحدث.

ولكي تبقى لهذه المنظمة قيمتها العملية، ينبغي لها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تهتم اهتماماً أكبر بالمسائل التي يمكنها أن تحدث فيها تغييراً حقيقياً. وتقرير الأمين العام المطروح علينا يقدم مثلاً ممتازاً للتركيز على مجالات النشاط هذه. ونحن نرحب بالطبيعة الدقيقة للتقرير، كما نرحب بتمكن الأمين العام من تقديمه بنفسه إلى هذه الجمعية العامة في مستهل دورتها. ونرحب بالجهد المبذول لإتاحة نقطة تركيز للمناقشة العامة.

إن مهام الأمم المتحدة متعددة. وهي تتراوح من حفظ السلم والأمن الدوليين إلى تشجيع التنمية المستدامة وبناء السلم فيما بعد الصراع؛ ومن القضاء على الفقر إلى تعزيز حقوق الإنسان للجميع؛ ومن حماية بيئتنا إلى مواصلة تطوير القانون الدولي. وفي كل هذه المجالات، كما في العديد من المجالات الأخرى، مثل مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وهو مجال وصفه الأمين العام بحق بأنه يسبب انشغالا كبيرا للمجتمع الدولي، مطلوب إجراء مناقشة عالمية ورسم السياسة ووضع المعايير، وكذلك تنفيذ التدابير المتفق عليها.

وتقوم هذه المنظمة على هيكل ديمقراطي لا يختلف عن برلمانات معظم دولها الأعضاء. وبالتالي، هناك حاجة إلى الدعم على نطاق واسع لاتخاذ إجراءات فعالة. وفي نفس الوقت، لا يمكن لمن يؤمنون بصدق بالمنظمة وبإمكاناتها الفريدة أن يسمحوا بتقويض هذه الامكانيات وتعريضها للخطر على يد من فقدوا الثقة بها.

المنظمة تهتز من مرض مالي يمكن علاجه ومن جوانب ضعف هيكلية يمكن إصلاحها. فالأمم المتحدة لا تزال أفضل أداة مُعدة لعمل الدول المتضافر ويمكن زيادة قدرتها على جني فوائد العولمة المشتركة مع السيطرة على آثارها الضارة.

هذه هي الرسالة التي يقرأها وفدي في تقرير الأمين العام، وإننا نؤيدها.

يحدد التقرير سلسلة من الاحتياجات التي ينبغي أن تترجم إلى أولويات للأمم المتحدة، وهي: معالجة الصراعات العرقية وسائر الصراعات المحلية وانعدام الاستقرار والأمن؛ وتمكين البلدان المهمشة من المشاركة بنشاط في الاقتصاد العالمي؛ وتمكين المهمشين من المشاركة بنشاط في حياة مجتمعاتهم بدعم مشاركتهم ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية؛ والتأكيد على الفردية والتنوع واحترام القانون الوطني والدولي.

تتردد أصداء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذه الاتجاهات في الفرع الثاني من التقرير، المعنون "إدارة التغيير". ويتفق وفد بلدي مع الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام بالنسبة لميادين العمل الرئيسية للأمم المتحدة. فسلامة الحكم وحقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية وسائل ضرورية حقا لتحقيق أهداف السلم والتنمية المستدامة والرخاء المتشاطر على نطاق واسع.

وقد درس هذه المسألة الأساسية بتمعن وزراء وممثلو ٧٧ بلدا و ٤٧ منظمة غير حكومية شاركوا في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، المعقد في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد أكدوا في الوثيقة الختامية على أنه:

"شاع اعتراف شبه كامل بأن نموذج الحكم الديمقراطي هو أفضل النماذج التي تضمن وجود إطار الحريات الكفيل بالتوصل إلى حلول دائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مجتمعاتنا". (A/52/334، التذييل، الفقرة الثالثة)

وسلّم المؤتمر أيضا بأن:

تماثلها هي التي تمكن، أكثر من أي شيء آخر، من إنعاش هذه الجمعية، ومن إعطاء طاقة جديدة للمنظمة برمتها. ونحن نرحب من أعماق قلوبنا بهذه الخطوات.

السيد ديمتريو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أستهل بعض الملاحظات التي يرغب وفد بلدي في إبدائها بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال بالترحيب بالشكل الجديد والموجز لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

يقدم لنا أول تقرير يعده الأمين العام كوفي عنان صورة واسعة وشاملة عما تعمله الأمم المتحدة وما يتوقع منها أن تعمله، وعن سمات البيئة العالمية التي تعمل فيها. وهذا التقرير، وهو أقل اهتماما بالجانب الوصفي من التقارير السابقة ولكنه لا يقل عنها من حيث الجوهر، ويبرز على نحو أفضل الوضع الفريد للأمم المتحدة بوصفها الإطار المتعدد الأطراف الأكثر شمولا مما يمكنها من تحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون الدولي في مواجهة قوى العولمة القوية.

إن التحليل المستفيض المعروف في الفرع الأول من التقرير - "ملامح العصر الجديد" - ليست مجرد تنميق ذكي لسرد محايد للحقائق، سواء أكانت إنجازات أم إخفاقات. إنه جهد واضح لنقل رسالة قد نعرض أنفسنا للخطر بتجاهلها.

ليس من الواضح بعد ما إذا كانت العولمة تدفع بالإنسان في نفس الاتجاه. وكما أكد التقرير، تصاحب الاتجاهات التكاملية نزعات نحو التجزئة. ويأخذنا "طريق المعلومات السريع" إلى حياة تنظم رقمية وإلى عقليات الشبكة الالكترونية، ولكن الأمية والفقر المدقع ما زالا موجودين على رصيف هذا الطريق. كما أن توسع المجتمع المدني إلى خارج الحدود الوطنية يوفر أيضا الطاقات لإساءة استخدام قوى الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي قوى مدمرة عابرة للحدود. ولا يصاحب الابتكارات التكنولوجية السريعة شعور أسمى بالأخلاق والفضيلة.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الاستفادة من الآليات المتعددة الأطراف المتاحة، وتدعيمها، بغض النظر عما يعتريها من نقص. وليس مسموحا لنا أن نطلق لأنفسنا العنان في الدفاع الأعمى عن مصالح أنانية ضيقة ونُدع

والفرع الأخير من تقرير الأمين العام - "الخطوات المقبلة" - شأنه شأن الوثيقة كلها، يتطلع إلى المستقبل. إلا أن المستقبل الذي يدعو إليه أقرب مما يتصوره المرء. وهذا الجزء في الحقيقة تجديد لمناشدة قوية للدول الأعضاء للمضي قدما في الموافقة على برنامج الإصلاح. ويوجه انتباهنا إلى فكرة أن الأمم المتحدة يجب أن تمر بعملية إصلاح جذرية لا عملية إصلاح جزئية. ويرجونا ألا نستسلم لقوة القصور الذاتي وأن نقبل تحديات التغيير.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب ثانية عن دعمه لمجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام. ونعتقد أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء التي ستبقى في حين أن الأمناء العامين سيذهبون.

وفي الختام، أود أن أقتبس ثانية من الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر بوخارست للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة:

"إدارة العولمة تتطلب قيادات قديرة وإرادة سياسية وعزما أخلاقيا لتحمل مخاطر التغيير والنهوض بمسؤوليته الأخلاقية". (المرجع نفسه، التذييل، الفرع أولا هاء، الفقرة الثانية)

وهذا يتطابق مع المعنى الذي استنتجته وفدي من قراءته لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تقرير متميز لأسباب عديدة: فهو قصير وموجز؛ شامل وتحليلي ومستحث للتفكير. وينبغي عرضه على عدد كبير من القراء. وهو يضع الخيوط التي يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، التقاطها لنعطي منظمنا شعورا بالهدف ووجوهة للمستقبل.

وتشيد ألمانيا بالأمين العام وزملائه على هذا العمل المتميز. إنه مكمل لمقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام. ويبين التقرير في حالات عديدة كيف ترتبط هذه الاقتراحات بعمل وممارسة المنظمة. فضلا عن ذلك، يقترح النظر إلى المنظمة من منظور جديد ويقدم للقارئ رأيه متكاملًا عن مختلف وحداتها وهيكلها. ويستفيد من تجربة أساسية متمثلة في كون الكل أكبر من مجموع

"التحدي الحقيقي اليوم يتمثل في كيفية تعزيز الديمقراطية بممارسات الحكم الفعالة والشفافية وتدابير مكافحة الفساد، حتى يمكن تعزيز التنمية البشرية المستدامة وتقريب الدولة إلى الناس". (المرجع نفسه، الفقرة العاشرة)

وقد لمس وفدي بارتياح انعكاس روح وثيقة بوخارست في تقرير الأمين العام.

والفرعان المعنيان بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية المستدامة وبالعمليات الإنمائية فرعان واقعيان وينحوان منحى عمليا. وتتفق تماما مع الإعلان بأن وجود مؤسسات عامة تتميز بالكفاءة وتخضع للمساءلة وقادرة على الاستجابة ضروري لتحقيق التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز الشبكة الدولية الداعمة وأن تحاول، من خلال دعاية أكفأ وإدارة أفضل للموارد، موازنة آثار الانخفاض الراهن في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويقدم لنا الفرعان المعنيان بالدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وبحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع صورة لمجموعة من الإجراءات المثيرة للإعجاب جدا نفذتها تشكيلة من المنظمات والدول أو مجموعات الدول والشخصيات البارزة. وقد قامت الأمم المتحدة بتعبئتها ودعما جميعا. وإنها لم تنجح في حل جميع حالات التوتر أو المنازعات أو الصراعات التي عالجتها. مع ذلك، وحتى في أسوأ الحالات، أدت الإجراءات التي اتخذت تحت رعاية الأمم المتحدة إلى كبح تصعيدها. وما حققته هو أن النتيجة حملت بصمة السلطة الأدبية للأمم المتحدة. وهذا شيء لم تضعفه اضطرابات المنظمة الراهنة ولم يستطع منتقدوها الانتقاص منه.

وكملاحظة أخيرة على هذا الفرع، اسمحوالي سيدي أن أشير إلى قضية الصراعات الداخلية المحتدمة. وينظر إلى هذه الصراعات صوابا على أنها آثار جانبية لانتهاج الحرب الباردة والتناحر بين الدولتين العظميين. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يرى أيضا أن الدول نفسها تتصرف بقدر أكبر من المسؤولية مما كانت عليه في الماضي، وأنها أقل ميلا إلى شن حروب ضد بعضها. وإذا سلمنا بذلك، فينبغي لنا أن نعزوه إلى الأمم المتحدة، التي توفر معايير للسلوك الدولي وتحدد معالم لا يبدي استعدادا لتجاهلها سوى القلة القليلة.

والصراعات الحالية وتلك التي بدأت تبرز، على نحو أكثر نشاطا وتنظيما. وعلينا أن نركز انتباهنا من جديد على الأسباب الكامنة وراء المشاكل المطروحة.

بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤، زاد الإنفاق العالمي على المساعدة الطارئة الثنائية من ٢ في المائة إلى ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد من تحويل موارد كثيرة جدا لاحتواء الأزمات والتخفيف من وطأة أشد أشكال المعاناة التي يتعرض لها الناس. وفي حالات كثيرة تتخرب المشاريع الإنمائية الطويلة الأجل التي بدأ تنفيذها بالفعل، أو تؤجل، ريثما تسود ظروف مستقرة. واتقاء الخسارة أقل تكلفة من التعويض عنها. ولهذا السبب بدأت ألمانيا تركز انتباهها من جديد على منع الأزمات من خلال الوسائل التقليدية للتعاون الإنمائي. والهدف هو التقييم المنهجي للأزمات المحتملة، وإدراج النتائج في تعاوننا التنموي.

أما البيئة السياسية والاقتصادية الداخلية في بلد ما فهي عامل حيوي في نجاح أو فشل العملية الإنمائية. وهناك خمسة معايير نعتقد أنها تفضي إلى التنمية الفعالة. وهذه المعايير هي احترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي، وسيادة القانون والأمن القانوني المضمون، وإدخال نظام اقتصادي سوقي ذي وجهة اجتماعية، وتوجه إجراءات الدولة نحو التنمية.

واسمحوا لي أن أسوق بضعة أمثلة لعلها توضح هذه الاعتبارات. إن الهدف من المساعدة الإنمائية هو تحسين سبل العيش للناس، ولا سيما أفقرهم. والزيادات السكانية الحادة يمكن أن تزيد من شدة التنافس ليس فقط على الخدمات الاجتماعية والوظائف وغير ذلك من فرص الدخل، بل أيضا على الأراضي الزراعية والمياه والطاقة. ومفهومنا لهذه الأمور يركز على تحسين خدمات تنظيم الأسرة، ويساعد - في هذا السياق - على النهوض بوصول المرأة إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

وتهميش شرائح اجتماعية من السكان قد يؤدي أيضا إلى الصراع. والتعاون الإنمائي يمكن أن يعين البلدان على وضع نظمها الخاصة للمجتمع التشاركي.

ولمنع الأزمات من أن تديم نفسها، علينا أن ننشئ برامج تساعد في إعادة إدماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية، وإعادة بناء البنية الأساسية، واستعادة

أجزائه. ولخلق هذا الكل، أعلن الأمين العام عن عزمه على إعادة تركيز عمل المنظمة وجعل جهودها أكثر تماسكا. ووجدنا دليلا وقيرا على هذا المسعى في التقرير، ولذلك فإننا نرحب به.

لقد وضع الأمين العام، وعن حق، سلامة الحكم وحقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية، والتعاون الاقتصادي الدولي، والتنمية المستدامة، والعمليات الإنمائية، على رأس قائمة أنشطة الأمم المتحدة. ومجموعة سلامة الحكم وحقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية عرفت بأنها لبنة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرخاء والسلم. وفي الوقت ذاته، ستظل التنمية والسلم والرخاء أهدافا بعيدة المنال إذا تقاعس المجتمع الدولي عن ضمان الحقوق التامة والمتساوية للنساء والفتيات اللاتي يشكلن نصف سكان العالم. والأمم المتحدة مدعوة إلى مواصلة النهوض بالنساء وتمكينهن وإدماجهن بالكامل في مجتمعاتهن في القرون المقبلة.

وقد زادت قدرة الأمم المتحدة وأنشطتها في هذه المجالات في السنوات الأخيرة. واتبعت نهج جديدة ومبتكرة، مثل الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية. والعمليات الميدانية في مجال حقوق الإنسان تسهم أيضا في حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. كما ازداد الطلب الآن على المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حد لا يمكن فيه الاستجابة إلى جميع الطلبات. وقد دعمت ألمانيا هذه الأنشطة المختلفة بمساهمات في صناديق التبرعات وكذلك بتوفير مراقبين أو موظفين للانتخابات في مختلف البعثات الميدانية. ونحن نشيد بالأمين العام على تصميمه وقيادته في هذا الميدان.

إننا نواجه تحديات جديدة في مجالي التعاون الاقتصادي الدولي والعمليات الإنمائية، وعلينا أن نستجيب لهذه التحديات. وهناك اعتراف متنام بين البلدان والجمهير بصفة عامة بأن هذه التحديات تتطلب إجراءات متضافرة من جانب الدول. ونتيجة لذلك، شهدنا اتجاها عالمي النطاق نحو التعاون المتعدد الأطراف. إلا أن جزءا كبيرا من سكان العالم ما زال مستبعدا من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة والمبتكرات التكنولوجية. ولا تزال الحياة اليومية لملايين البشر تتحطم بفعل آفة الحروب وغيرها من الصراعات العنيفة. وهذا أمر يشير قلقا عميقا في عالم يقترب يوما بعد يوم من أن يتحول إلى قرية عالمية. ومن واجبا إذن أن نعالج الأزمات

الأخير حددت جدول الأعمال العالمي لسنوات طويلة مقبلة. ومن خلال تلك الأحداث التاريخية ألزمتنا أنفسنا بمستويات وأهداف عليا. وقد حان الوقت الآن لترجمتها إلى واقع؛ وينبغي للأمم المتحدة أن تكون القوة المحركة في هذه المسيرة.

ومع ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى نهج جيد التنسيق ومتناسك وشامل لمتابعة هذه المؤتمرات. وهذا هو السبب الذي يحتم أن يؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره كهيئة تنسيقية لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس أن يكيّف أساليب عمله لهذه المهمة حيثما اقتضت الحاجة. وفي هذا الصدد، نتوقع من دورة الربيع القادم الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعطي زخما جديدا للتنفيذ المنسق لنتائج ريو وكوبنهاغن وبيجين وغير ذلك من المؤتمرات.

وما دام العالم يمر بتغيرات عميقة فمن واجبنا، باعتبارنا عناصر فاعلة على المسرح الدولي، أن نكيف أنفسنا مع هذه التغيرات، ومن واجب الأمم المتحدة أيضا. فهذه المنظمة ظلت سنوات طويلة في صراع مع صعوبات قللت من قدرتها على تأدية وظائفها على الوجه الأكمل. فهي تمر بأزمة مالية منذ عشر سنوات حتى الآن، ويبدو أن هيكلها المالي الحالي أسوأ حالا مما كان عليه في أي وقت مضى. وفي مجال الإصلاح التنظيمي والمؤسسي، طرحت اقتراحات واقعية وبعيدة الأثر، ولكن الدول الأعضاء لم تستجب حتى الآن بدرجة تتناسب مع مهمة تحويل الرؤية إلى واقع. هذا، علاوة على أن النقاش الدائر حول إصلاح مجلس الأمن لا يحقق التقدم الذي كنا نرجوه. واقتراح "الصورة الكاملة" الذي قدمه رئيس الجمعية العامة السابق، السيد غزالي اسماعيل، ما زال مطروحا. وقد خضع هذا الاقتراح المتوازن من أجل الإصلاح لمناقشة وافية. ولا نرى في الأفق حتى الآن أية خطة أخرى تضاهيه. ويجب ألا نضيع مزيدا من الوقت دون اغتنام هذه الفرصة التاريخية.

ومع ذلك، فكما يقول المثل، كل أزمة تخفي وراءها فرصة. فلنتخذ الآن، إذن، ما يلزم من قرارات بشأن جميع الإصلاحات. ولنزود الأمم المتحدة بالوسائل التي تكفل لها أن تؤدي دورها كاملا في القرن المقبل. وقد اقترح الأمين العام الاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه المنظمة. والدور علينا الآن، نحن الدول الأعضاء، أن نبت في الأمر، وأن نساعد على القيام بهذه المهمة.

الإدارات المدنية، وإحياء الأنشطة الاقتصادية. وهذه الجهود يمكن أن تؤدي دورا هاما طويل الأجل في إطار بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

ونحن نرحب بأن العديد من الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة يضطلع بها أيضا في هذه المجالات، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وقد أبرزت دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام التهديدات التي يسببها تدهور البيئة. مثال على ذلك، الاحترار العالمي الذي تسببه غازات الدفيئة، والذي يحتمل أن يزيل بلدانا بأكملها - دولا أعضاء في الأمم المتحدة - من على وجه البسيطة. وهذه التحديات البيئية لا بد من مواجهتها. ومن المؤسف أن هيئتنا العالمية لم تتمكن حتى الآن من أن تستجيب بالدرجة الكافية لتوقعاتنا الكبيرة.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن حدوث الكوارث البيئية التي يمكن ارجاعها إلى التدهور البيئي قد زاد زيادة هائلة في السنوات الأخيرة. ولتخفيف أثر هذه الكوارث وأبعادها، اقترح إنشاء نظام للإنذار المبكر. وهذا المفهوم تروج له حكومتي بنشاط منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، سواء في سياق المداولات أو عن طريق التبرعات المالية. وقد تبلورت فكرتنا عن نظام الإنذار المبكر البيئي في شكل قرار. ونحن نتطلع الآن إلى أول تقرير للأمين العام عن هذه المسألة، وسنواصل دعم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في هذا الصدد.

ونحن لا ندعي أننا اخترعنا أي شيء جديد بترويجنا للتعاون الإنمائي باعتباره أداة وقائية. كل ما نفعله هو أننا نحاول إعادة التركيز على تطبيق الوسائل القائمة للمساعدة الإنمائية بوعي أكبر، بغية التصدي لهذه القضايا المعقدة، وندعو المجتمع الدولي بالمثل أن يزيد جهوده لمعالجة هذه المهام الملحة للغاية. فلنتعاون حتى تكون التنمية المستدامة وغير المنقطعة هي القاعدة في المستقبل، وتكون الحاجة إلى حفظ السلام هي الاستثناء.

وتقرير الأمين العام يوضح بجلاء أن الأمم المتحدة كانت منتجة في كل المجالات التي ذكرتها. والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الكبرى التي عقدت في العقد

"أدت حالة الاغتياب التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة إلى المبالغة في إمكانيات توسيع نطاق عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بيد أن الإحساس بحدود القدرات الذي ساد في الفترة الأخيرة قد يقود إلى الاتجاه المعاكس".  
(A/52/1، الفقرة ١٠٨)

كما ذكرنا في العام الماضي، لا تزال إيطاليا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تفرض السلام عن طريق شن الحرب. الأمم المتحدة ليست لديها الموهبة أو البنية والموارد للقيام بعمليات لفرض السلام. بدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تعتمد على المنظمات الإقليمية أو على تحالفات الدول التي هي في وضع أفضل لتخطيط وتنفيذ هذه العمليات بشكل أكثر نجاحاً.

لكن، بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام الأخرى، بكل ما تحمله من معنى، نؤمن بالجهود العظيمة الجاري بذلها لوضع ترتيبات احتياطية، وقعتها إيطاليا، لتوفير قدرة للوزع السريع للأمم المتحدة. وحتى تعزز الأمانة العامة كل مكون من مكونات حفظ السلام، ينبغي لها - استجابة لدعوة اللجنة الخامسة - أن تحدد أولاً مفهوم الدعم السوقي باعتباره إطاراً مرجعياً لجميع المبادرات في القطاع.

إننا نتابع عن كثب مساعي البلدان الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تتعاون معها إيطاليا بشكل نشط على وجه الخصوص، لتحسين القدرة على الاستجابة لحالات الأزمات على قارتها والتدخل فيها. ونحن نحذب إمكانية إنشاء فريق دعم في إطار الأمم المتحدة لدراسة تلك المسائل وتقديم مساعدة محددة للدول الأفريقية.

وغني عن البيان أن إيطاليا تعلق أيضاً أقصى قدر من الأهمية على دور الأمم المتحدة في منع النزاعات والسيطرة عليها وحلها. والتقرير يصف ببلاغة جهود الأمين العام المستمرة في كل مجال من مجالات الأزمات.

إن المبادرات الأفريقية عليها أن تتناول التعقد البالغ الذي كثيراً ما تتسم به الأزمات على تلك القارة. ومع ذلك، نعتقد أن جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفريقيا الوسطى، محمد سحنون، كان لها أثر إيجابي وينبغي أن تستمر بالتنسيق مع عمل الوسطاء الآخرين، وبخاصة ألدو أخيو عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأول الرائع عن عمل المنظمة، الذي يبرز القوى الرئيسية لتحويل المجتمع الدولي، ويصور الطريقة التي يجب أن تستجيب بها المنظمة لهذه القوى.

وأود أن أتناول النقاط التالية: حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية؛ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعمليات حفظ السلام؛ التعاون الاقتصادي والتنمية؛ التهديدات عبر الوطنية الجديدة؛ والإدارة والاتصالات.

إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يعيد تأكيدها إعلان فيينا لعام ١٩٩٣ بوصفها الحق الطبيعي لكل بني البشر. وهو يؤكد أيضاً أن الديمقراطية، والتنمية واحترام حقوق الإنسان يعتمد كل منها على الآخر ويعزز كل منها الآخر. ونحن نوافق تماماً على تدابير الأمين العام لضمان انعكاس الطبيعة المتعددة القطاعات لهذه المسائل انعكاساً كاملاً في برنامج عمل الأمم المتحدة، وهنا مطلوب من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور حيوي.

والأمين العام يبرز بحق دور الأمم المتحدة في تعزيز النظم الديمقراطية للدول الأعضاء بتقديم المساعدة بناء على طلبها. وهناك حاجة ملحة لقنوات اتصال أكثر انفتاحاً بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد حان الوقت كي تعترف الأمم المتحدة بعبارات لا غموض فيها بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه في عملها المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، التي قدمت الكثير من المدخلات إلى المؤتمرات الدولية للتسعينيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نعتقد بشدة أن الأمم المتحدة ينبغي أن ترسم الطرق والوسائل لتحسين تفاعلها مع المنظمات غير الحكومية.

إن الفصلين المتعلقين "بالدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونزع السلاح"، و"حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع" يمثلان تحليلاً واقعياً دقيقاً لدور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وكما يبرز التقرير:

الصغيرة، وهي مجموعة من البلدان التي ينبغي مساعدتها كي تواجه التغيرات البيئية ونتائجها الاقتصادية العكسية على الكوكب.

بينما إعادة هيكلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكون مواتية لبرامج أكثر كفاية وفعالية يقوم بها البرنامج، لا يمكن للكفاية وحدها أن تحل مشكلة الفقر أو تكفل التنمية المستدامة في البلدان النامية. وبينما يمكنها أن تساعد، لا يمكن أن تكون عذرا للبلدان المانحة كي تخفض التزامها للمساعدة الإنمائية. وفي مؤتمر قمة روما العالمي للغذاء الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعهد ممثلون رفيعو المستوى عن جميع الحكومات بتخفيض عدد الناس المعانين من سوء التغذية، الذين يقدر عددهم حاليا بـ ٨٤٠ مليوناً، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. لهذا السبب، ولجميع الالتزامات الأخرى الواردة في خطط العمل التي أقرتها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ستبذل إيطاليا كل جهد ممكن لتقديم للأمم المتحدة الموارد اللازمة للكفاح من أجل القضاء على الفقر.

إننا نؤيد تأييدا كاملا رؤية الأمين العام لدور الأمم المتحدة في مكافحة التهديدات الدولية الجديدة. فالأنشطة الإجرامية والاتجار بالمخدرات تهدد سلامة ورفاه المواطنين والأمم في جميع أنحاء العالم. واعترافا بخطورة هذه الظاهرة قامت الأمم المتحدة عبر سنين عديدة بوضع برامج لمنع الجريمة والمخدرات تستهدف تعزيز التعاون الدولي والنهوض بالقدرة الوطنية للدول الأعضاء على مواجهة هذه التحديات.

إننا نرحب بحرارة بمبادرات الأمين العام لتعزيز مكتب فيينا لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. هذه المبادرات من شأنها أن تمكن المنظمة من الإسهام الحاسم في مكافحة الجهات الفاعلة في المجتمع "اللامدني" كما سماها الأمين العام عن حق. ويمكن للمدير الجديد لمكتب فيينا الأستاذ بينو ارلاكي أن يوفر حماسا حقيقيا وقيادة نشطة وخبرة ملموسة.

تعتمد قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات المستقبل إلى حد كبير على قدرتها على تناول التدفق المتزايد للمعلومات بشكل فعال ومنظم. ونحن نؤيد بقوة مبادرات الأمانة العامة للأمم المتحدة لتغيير تكنولوجيا المعلومات في هيكل الأمم المتحدة وأدائها. والتقدم الكبير في سد الفجوة في تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى

إن قضية ألبانيا أيضا تستحق - فسي رأينا - ذكرا خاصا، بسبب التعاون الممتاز بين جميع المنظمات الدولية المعنية. لقد أذن مجلس الأمن، بسرعة غير عادية، "بتحالف الدول الراغبة في المشاركة" المتعدد الجنسيات - عملية ألبا - بقيادة إيطاليا ووزعت العملية في ألبانيا في غضون أيام قليلة. وكانت ولايتها تسهيل توزيع المعونة الإنسانية والمساعدة وتهيئة ظروف آمنة لبعثات المنظمات الدولية العاملة في البلد.

وخلال مناقشة مجلس الأمن يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن اتمام عملية ألبا، وصفتها وفود عديدة بأنها نموذج يتضمن الجوانب التالية: وحدة إرادة من جانب مجموعة البلدان المشاركة؛ عمل حاسم سريع اتخذه مجلس الأمن؛ ولاية واضحة جدا؛ حدود قصوى مبينة للجدول الزمني؛ تخطيط ووزع سريعان؛ تنسيق وتشاور سياسيان عميقان بين جميع الأطراف المعنية - دون استبعاد أحد - عن طريق لجنة توجيهية مخصصة.

والآن، وقد انتهت مرحلة الطوارئ، ستقوم كل منظمة دولية بدورها من أجل إعادة تأهيل ألبانيا بشكل شامل. وهذه تتضمن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والوكالات والمنظمات الإنسانية، واتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية، ترحب إيطاليا بحرارة بالإجراء الذي اتخذه الأمين العام لإنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي ستنظم أنشطة المنظمة العملية من أجل التنمية. وقرار إيكال مسؤولة عقد المجموعة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتسق مع الدور المركزي الذي يقوم به البرنامج في مجال التنمية. وأود أن أذكر هنا بأنه بالرغم من الانخفاض في الإسهامات الطوعية في الموارد العامة بسبب مرحلة اقتصادية سلبية مؤقتة - وأركز على كلمة "مؤقتة"، لا تزال إيطاليا واحدة من أكبر المانحين للموارد غير الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومبادرات البرنامج الإنمائي للنازحين واللاجئين والعائدين، "برودير" وغيرها من المبادرات المماثلة التي تطرح في أمريكا الوسطى، وموزامبيق، والبوسنة والهرسك، وقربيا في أنغولا تدل على التعاون الكامل بين إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، يشارك بلدي أيضا في تعاون نشط مستمر مع تحالف الدول الجزرية

الجوهرية للميثاق، واسمحوا لي أن أذكر الجمعية العامة بأن هذه المبادئ هي: المساواة بين الدول، والتمثيل الجغرافي العادل، ومشاركة جميع الدول على نحو كامل ودون استثناء في أعمال ومسؤوليات المنظمة. إن إصلاح مجلس الأمن أمر له أهمية حيوية بالنسبة لهذه المنظمة ويجب أن نحذر الاغراء المتمثل في اتخاذ طرق مختصرة إجرائية قد تبدو سهلة ولكنها لا تتفق مع نص وروح الميثاق. ويمكن فوق كل شيء أن تؤدي إلى ضرر لا يمكن إصلاحه للأمم المتحدة، ويمكن أيضا أن تكون لها نتائج سلبية على الجهود الراهنة التي يضطلع بها الأمين العام لإصلاح المنظمة برمتها.

لهذه الأسباب، ولهذه الأسباب وحدها، فإننا، مع مجموعة من الدول الأخرى الأعضاء، اتخذنا مؤخرا مبادرة ترمي إلى حماية عملية إصلاح مجلس الأمن من أية محاولة لفرض إطار زمني ولتجنب الحلول المتسرعة التي يمكن أن تتجاهل الأحكام الأساسية لميثاقنا وقبل كل شيء حتى نضمن سلفا، إمكانية التوصل إلى اتفاق عام عالمي وحقيقي في مسألة تحظى بهذا القدر من الأهمية. وقد ذكر وزير خارجية بلدي، السيد ديني في خطابه في روما بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عند الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، أنه غير صحيح، وأكرر هنا مرة أخرى - إننا مدفوعون بالرغبة في عرقلة طموح دولة أو دولتين أو أكثر. إن اقتراحاتنا وضعت على أساس رؤية شجاعة بعيدة الأثر عريضة ودقيقة. ونهجنا غير موجه ضد أي شخص ولكنه يستهدف صالح العضوية الكاملة للأمم المتحدة، وليس صالح مجرد عدد من الأعضاء. وباختصار، فإنني مرة أخرى أشير إلى ما قلته في العام الماضي: إننا نؤيد مشاركة الجميع ولا نؤيد استبعاد أحد.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تتيح لنا الفرصة لاستعراض الأمور التي أثرت على عملنا طوال السنة الماضية ومدى تكييف المنظمة لمواجهة التحديات الجديدة. أود أن أعرب عن شكر وفد أيرلندا للأمين العام على تقريره وعلى الطريقة التي قدم بها التقرير شخصيا إلى الجمعية العامة في مستهل عملنا. هذا التقرير هو أول تقرير له وقد أشار بنفسه إلى هذا. وهو يمثل تغيرا في التركيز الذي يقدمه لتفسير الأحداث والاحتياجات الخاصة التي تؤذن بها هذه الأحداث.

التقرير أقصر كثيرا من التقارير التي كانت قد صدرت منذ عهد قريب وهو حتما سجل غير كامل

منظمة أكثر كفاءة وإلى تكلفة أقل وخدمات أفضل. وبهذه المناسبة أسعدنا أن نرى أن أجهزة الكمبيوتر قد وضعت في صالون استراحة الوفود.

وفي هذا الصدد، نشيد بالنتائج التي حققها الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالمعلوماتية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يرأسه الممثل الدائم لباكستان زميلنا السفير أحمد كمال الذي جعل تحقيق الكثير من هذه النتائج ممكنا بفضل قدرته الدبلوماسية المتميزة وبصيرته المتوقدة.

ثمة تعليق نهائي بشأن الشؤون القانونية، إننا نلاحظ بارتياح النتائج التي تحققت والتقدم الذي أحرز في العام الماضي في مجال تدوين وتطوير القانون الدولي. ونشيد بصفة خاصة بالجهود المبذولة لإنشاء محكمة جنائية دولية. لقد أدت اللجنة التحضيرية - ونحن على ثقة من أنها ستؤدي في المستقبل أيضا - عملا يدعو للإعجاب بوضع نص النظام الأساسي للمحكمة الذي سيقدم إلى المؤتمر الدبلوماسي في روما في العام المقبل.

لقد تحدد يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر موعدا لمناقشة البند ٥٩ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولهذا السبب لم يكن في نيتي أن أتعرض لهذه المسألة في المناقشة التي تدور اليوم، ومع ذلك فنظرا لأن بعض الوفود أثار هذه المسألة، فقد شعرت أن من واجبي أنا أيضا أن أدلي بملاحظتين، مجرد ملاحظتين، ولا أريد أن أسيئ استخدام صبر الجمعية ووقتها.

أود أن أكرر أن إيطاليا تلتزم كاملا بإصلاح مجلس الأمن نظرا لتزايد العضوية في الأمم المتحدة ولضرورة مواجهة تحديات القرون المقبلة. ومن ثم فإننا نعتز بالطابع الملح لهذه المسألة. ولكن ليس قطعاً على حساب اتخاذ قرارات متسرعة قبل التوصل إلى اتفاق عام حقيقي. وفي هذا الصدد فإن القرار ٢٦/٤٨ الذي بموجبه أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح العضوية لإصلاح مجلس الأمن أشار بصفة خاصة - وأود أن أكرر هذا بصوت مرتفع وواضح - إلى ضرورة وأهمية التوصل إلى "اتفاق عام".

لقد ذكر رئيس جمهورية إيطاليا، الرئيس سكالفارو في الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام بمناسبة يوم الأمم المتحدة أن إيطاليا مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأنه لا يمكن أن يكون الإصلاح منصفاً وفعالاً إلا إذا استلهم المبادئ



المعقودة في الصيف الماضي لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بأنها فرصة "للتفكير المتأمل" (A/52/1)، الفقرة ٤٥] في التقدم المحدود الذي تحقق منذ قمة ريو.

إن الأمين العام على حق في رؤيته هذه الحالة بأنها حالة لا تسمح للأمم المتحدة بأن تبقى ساكنة أو أن تضيي قدما من خلال التكيف المتنامي وحده. ويثبت التقرير بوضوح صحة عملية الإصلاح الأساسي، كما أن تركيبه على هذا الموضوع الذي يتخلل عرضه لكل جوانب عمل المنظمة يعطي للتقرير تماسكه الخاص وقوته.

وتساند حكومة بلدي بقوة الأمين العام في نهجه هذا، وتشيد بالطريقة الواضحة والمقنعة التي عرضه بها. ونأمل في أن تقوم الجمعية العامة خلال الأيام القليلة المقبلة بتقديم مساندة على نحو لا لبس فيه للإجراءات المعروضة في تقريره حول الإصلاح، وأن يؤدي نفس المقصد الجاد إلى حل مبكر للآزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة بسبب عدم سداد الدول لأنصبتها.

ويتضمن القرار ٢٤١/٥١ الذي اتخذ في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة عددا من الأحكام التي تستهدف التأثير على الصيغ المقبلة لتقرير الأمين العام. وقد استبق تقرير هذا العام بالفعل هذه الأحكام في العديد من جوانبه بالتركيز الأوضح الذي أعطاه للمواضيع الرئيسية والتطورات التي تحتاج إلى اهتمامنا. ويدعو القرار إلى أن يكون التقرير أيسر توجها صوب تقييم الطريقة التي تم بها الوفاء بولايات الجمعية العامة خلال السنة المنصرمة وتحديد الأولويات للفترة المقبلة في المجالات الرئيسية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والإدارية والمالية.

ويدعو أيضا إلى تخصيص فرع محدد في التقرير يجمع الأهداف المحددة للأمانة العامة في السنة المقبلة في سياق خطة عمل المنظمة مع مراعاة الخطة المتوسطة الأجل.

ويحدونا الأمل في أن يسمح هذا الشكل العام بقراءة أكثر تماسكا، وشحذا للفكر لتقرير الأمين العام، تجسد الإحساس العام بالمقصد والاتجاه في عمل المنظمة الذي يتميز الأمين العام بأنه هو الوحيد المؤهل للقيام به. ومن شأن الأحكام المتوخاة للتوقيت والتقييم أن تضيف دفعة قوية ذات وجهة عملية بأمل أن يواصل التقرير إضفاءها في السنوات المقبلة.

للأنشطة الضخمة التي تقوم بها المنظمة. أما فيما يتعلق بسهولة قراءته فهو متفوق. وفي حين أن الشكل السابق كان مصدرا مرجعيا مفيدا، إلا أنه كان أكثر صعوبة في المناقشة بين الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تركز على الصورة العريضة للاتجاهات السائدة وعلى أولويات العمل.

ويؤكد التقرير على الدور الأساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف في عالم يتسم بتغير سريع على نحو لا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان. ولا يمكن أن نكون فعالين في القول مهما قلنا في توكيد أهمية التعددية في وقت يتعرض فيه الإيمان بمزاياها للتشكيك في أوساط هامة. ولا يمكن للعولمة وتوابعها العديدة التي يرتبط بعضها ببعض إلا أن تزيد من إبراز هذا الواقع. ويتيح تحليل الأمين العام للفوائد الهائلة المصاحبة للعولمة، وإن كانت تجلب أيضا بعض المشاكل، دعوة واضحة لأن نعيد تأكيد إيماننا بالتعددية وتصميمنا على التمسك بها. وتشغل الأمم المتحدة ومنظوماتها مكانا مركزيا في هذه العملية.

ويشدد التقرير بشكل كبير وبحق على سلامة الحكم وحقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية في عمل المنظمة. ومن الممكن الآن، كما يقول التقرير، تناول الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان من حيث الممارسة أو من حيث المبادئ من منظور عالمي حقا.

وبالمثل، حظيت التنمية بتوكيد أساسي في النظرة العامة للتقرير. وشهدت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة اعتماد خطة للتنمية. وكان ذلك إنجازا تحقق بمشقة وإن لم يكن ضئيلا. ويلاحظ الأمين العام لدى استعراضه لقضايا التنمية بشكل شامل أن منظمات الأمم المتحدة الإنمائية تواجه تحديات هائلة بموارد محدودة جدا، وإن زيادة الدعم لها أمر ضروري.

وهو يوضح أن الموارد المتاحة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية تنخفض بشكل عام بالنسبة لحجم المشاكل التي تواجهها وقدرة الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما القطاع الخاص.

وفي الوقت نفسه، نجد رقابة الحكومات على العديد من التطورات الدولية، المالية أو غيرها، أقل اكتمالا عن ذي قبل. ولا يمكن أن يكون الأمين العام فعاليا في وصفه الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة

لا يجد تعبيراً ملموساً له في الفرع المواضيعي. وعلى سبيل المثال، ليس هناك أي إشارة إلى أقل البلدان نمواً في المناقشة. إن عدم الإشارة بشكل ملفت للنظر إلى مجموعة البلدان الـ ٤٨ الأشد حرماناً وتهميشاً مسألة تثير قلقاً بالغاً لنا في وقت لا يزال فيه معظم أهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً دون تحقيق. ويبدو أن التقرير لا يركز على تنفيذ النتائج التي خلصت إليها مجموعة المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات، باستثناء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ولو كانت حتمية الإيجاز هي السبب، فما كان ينبغي أن يتحقق ذلك على حساب التركيز المستمر على متابعة هذه المؤتمرات العالمية الرئيسية.

وفي هذا الصدد، نضم صوتنا إلى صوت وفد ماليزيا في تكرار التأكيد على الطلب الخاص بإدراج المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية العامة.

ويسعدنا أن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تبذل جهوداً متزايدة موجهة صوب تنمية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة في مجال تقديم المساعدة من أجل توظيف أو بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن بنغلاديش كانت من المستفيدين من المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يسرت كثيراً العمل صوب إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. كما لقيت المساعدة المقدمة من أجل توظيف المؤسسات الديمقراطية، مثل لجنة الانتخابات والبرلمان، تقديراً عميقاً في بلدي.

إن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر يصفه الميثاق في سياق التعاون الدولي على حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو الإنساني، على أساس مبدأ عدم التمييز. ونحن نعتقد أن حقوق الإنسان أمر ينبغي السعي إلى تحقيقه

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن خالص شكرنا للأمين العام على تقريره الواردة في الوثيقة A/52/1، الذي يتيح لنا نظرة عامة مواضيعية على أنشطة المنظمة خلال العام المنصرم. ويستحق الأمين العام تقديرنا على التحليل الواضح المعالم للاتجاهات التي تشكل عالم اليوم والرؤية التي يقترح إضفاءها على دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجه الإنسانية.

ونحن نعتبر تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة بمثابة بيان لمنجزاتنا الجماعية وكذلك لأوجه إخفاقاتنا الجماعية. كما أننا نعتبره بمثابة دليل يرشدنا في السنة المقبلة. وتقرير هذا العام، وهو أول تقرير للأمين العام الجديد السيد كوفي عنان، يتزامن مع الدفعة المتجددة لإصلاح المنظمة.

وسيتوخى وفد بلدي الإيجاز ويتطرق إلى موضوعين رئيسيين يردان في التقرير.

الموضوع الأول هو السلم والأمن الدوليين. إننا نقدر المبادرات التي اتخذها الأمين العام فيما يتعلق بالمنازعات طويلة العهد والموضوعية التي فسر بها حالات النزاع. وتشير هذه المبادرات إلى الطريق المؤدي إلى الإجراءات التي تتخذ في المستقبل. ويمكن اعتبار الفرع المتعلق بحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع فرعاً شاملاً باستثناء عنصرين. فلو قدمت نظرة عامة موجزة تبين الطبيعة المتطورة لحفظ السلام لكانت أمراً مفيداً. وبالمثل، كان من الممكن تضمين التقرير بعض الملامح الأساسية لعمل اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام. والإبلاغ عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، يفترق إلى الشمول. وهناك تركيز ضئيل على الحتميات والجهود الإقليمية. ولئن كان منظور السلم والأمن يجد إشارة له، فإن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ليست واضحة. ولن تكون النية في جعل مسألة نزع السلاح تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة جادة إلا إذا تحققت من منظور الهدفين التوأمين المتمثلين في تخفيض كل من التهديد العسكري والتهديد غير العسكري للسلم والأمن.

والموضوع الثاني هو التنمية. يوجد جهد جاد في هذا الفرع لجعل التقرير يتسم بالشمول. ويسعدنا أن الأمين العام يرى أن من المهام الأساسية للأمم المتحدة تيسير الإدماج الناجح للبلدان المهمشة حالياً في الاقتصاد العالمي كمشاركين نشطين فيه. إلا أن هذا التعهد الأولي

على نحو شامل وفي سياقها الصحيح. فقد كان ثمة، على مدى عقود من السنين، نهج جزئي، وهو بذلك نهج غير سليم على الإطلاق - يركز على الحقوق المدنية والسياسية دون سواها تقريبا، فأخفق في بلوغ الهدف. ومن دواعي الارتياح أن يلاحظ أن التقرير قد أحاط علما، كما ينبغي، بـ "إعلان وبرنامج عمل فيينا"، عام ١٩٩٣. ولهذا أهمية خاصة في منظور عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة التي تجرى الآن. ونحن واثقون بأن مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان سوف يستطيع أن يحرز تقدما تاريخيا نحو أعمال حقوق الإنسان بأكملها وفي العالم كله.

ومن المتوقع أن يؤدي إنجاز الإصلاح إلى تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها. إن الأمين العام كان جديرا بتقديرنا الإجماعي لتقدمه، في غضون فترة وجيزة، مجموعة شاملة من الإصلاحات، أخذت الجمعية العامة في النظر فيها. غير أن تحقيق الأهداف سيكون رهنا بإرادة السياسية للدول الأعضاء، التي سوف تحكم على الأداء بما يكون قد أنجز في نهاية الأمر. وفي هذه العملية، ستكون إرادة المجتمع الدولي الرامية إلى تشغيل الأمم المتحدة بطاقتها الكاملة، قد أصبحت جلية. وينبغي أن نعمل جميعا خلال هذا العام، بحيث نحصل في العام القادم على تقرير فيه بيان لإنجازات أكبر، وينطوي على نظرة أسمى وعلى التزام أرفع.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عمل المنظمة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): انتهينا بذلك من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠